

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٦٨

الجمعة، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد مامبا (سوازيلند).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب
أيضا أن يتقدم بتوصية إلى الجمعية العامة بأن تنظر في البند
الإضافي مباشرة في الجلسة العامة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تنظر في
هذا البند مباشرة خلال الجلسة العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

تقرر ذلك.

التقرير الرابع لمكتب الجمعية العامة

(A/57/250/Add.3)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ
الأعضاء بأن البند المعنون "السنة الدولية للأرز، ٢٠٠٤"
يصبح البند ١٦٨ من جدول الأعمال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قرر المكتب أن
يتقدم بتوصية إلى الجمعية العامة بإدراج بند إضافي، عنوانه
"السنة الدولية للأرز، ٢٠٠٤"، في جدول أعمال الدورة
الحالية.

البندان ٢١ و ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تدرج
هذا البند الإضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

(د) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال

السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة

بالحرب وتعميرها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام (A/57/410، A/57/487)

مشروع قرار (A/57/L.56)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء

أن الجمعية العامة قد اتخذت القرار ٨/٥٧ في إطار هذين البندين، وذلك في جلستها العامة السابعة والأربعين، المعقودة بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

وبموجب الفقرة ١ من القرار ٨/٥٧، تقرر الجمعية العامة أن تعقد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ حلقة نقاش مفتوحة بشأن أفغانستان. وفي الفقرة ٥ من نفس القرار، تقرر الجمعية العامة أن يقدم رئيس الجمعية العامة ملخصا لمناقشات حلقة النقاش في بداية المناقشة التي ستجريها الجمعية في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أي اليوم.

وبالنيابة عن الرئيس، سأقدم الآن ملخصا لمناقشات حلقة النقاش المفتوحة.

نجتمع هنا اليوم للنظر في البندين المتعلقين بأفغانستان. وإذا تجتمع المجتمع الدولي وأفغانستان هذا الأسبوع بانقضاء عام على اتفاق بون، تمثل حلقة النقاش هذه فرصة ممتازة لتقييم الوضع وتحصيل الدروس المستفادة من السنة الماضية. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ الجمعية بأنه في يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، عقدت الجمعية العامة حلقة نقاش مفتوحة بشأن أفغانستان، وذلك بموجب قرارها ٨/٥٧. وكما يذكر الأعضاء، طلب القرار من الرئيس أن يقدم ملخصا لمناقشات حلقة النقاش إلى الجمعية العامة قبل المناقشة التي ستجريها بشأن أفغانستان. وقد شهدت الحلقة هذه مناقشات تفاعلية حية، ومقترحات ملموسة، بشأن عدد من المواضيع الهامة ذات الصلة بأفغانستان، التي يسرني أن أحيطكم علما بها اليوم.

في مستهل أعمال حلقة النقاش، تليت رسالتان من الأمين العام كوفي عنان، والرئيس حامد كرزاي. وقد أقرّ كلاهما بالتقدم الهائل الذي أحرز في أفغانستان وإن كانا قد لاحظا أنه لا يزال هناك العديد من التحديات، ورحبا بانعقاد حلقة النقاش في الوقت المناسب.

وعقدت حلقة النقاش المفتوحة في جلستين متتابعتين. تركزت الجلسة الأولى على المسائل السياسية على حين تركزت الجلسة الثانية على المسائل الاقتصادية. وتولى السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إدارة الجلسة الأولى، التي استمعت إلى أربعة من المشاركين في النقاش، وهم السيد جان أرنو، نائب الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيد أمين فرهانغ، وزير التعمير في الإدارة الانتقالية لأفغانستان، والسيد أحمد رشيد، مراسل صحفي في فار إيسترن إيكونوميك ريفيو وديلي تلغراف، والسيد بارنيت روبن، مدير الدراسات بمركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك.

وكان الموضوع المهيمن في بيانات أولئك المشاركين والمناقشات التي أعقبتها هو أهمية إعادة الإعمار والأمن وبناء المؤسسات. وكان هناك اتفاق بشأن الحاجة إلى التعجيل بوتيرة إعادة الإعمار وتعزيز الأمن. وقيل إن ثمة ارتباطا وثيقا بين مسألتَي الأمن وإعادة الإعمار وأن إحراز تقدم فعلي بشأن هاتين المسألتين أمر أساسي لشرعية حكومة أفغانستان وعملية بون نفسها. وقد أدلى بالعديد من التعليقات التي وضعت أفغانستان في سياقها الإقليمي، وتم التأكيد على أن إعادة بناء مؤسسات الدولة الأفغانية وتوفير الأمن داخل أفغانستان سيكون له دور هام في التنمية الإقليمية.

وفيما يتعلق بالجلسة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، فقد شارك فيها: السيد برنارد فراهي، رئيس المكتب الإقليمي لجنوب غربي آسيا لمكتب الأمم المتحدة بشأن

والضرورة تعزيز التعاون من أجل تكوين وتدريب الجيش الأفغاني الجديد؛ وضرورة أن يدرك المانحون أهمية دعم التعداد الوطني لسكان أفغانستان. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور تنسيقي لدعم المجتمع الدولي للعملية الانتخابية. وينبغي أن تطالب الأمم المتحدة بعقد مؤتمر قمة دولي لإنشاء آلية إقليمية جديدة تشمل أفغانستان وجيرانها، وربما بلدان أخرى ذات صلة. وهذه المجموعة ينبغي أن يؤذن لها بولاية التركيز على القضايا الإقليمية المشتركة كما ينبغي أن تكون قادرة على تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن قضايا عدم التدخل.

وشملت المقترحات المحددة ذات الصلة بالقضايا الاقتصادية ضرورة توفير مستويات مستدامة من موارد المانحين وإيلاء اهتمام دولي بأفغانستان وتنسيق الاستراتيجيات المشتركة بين القطاعات للتصدي لزراعة المخدرات. وبصفة خاصة يعد بناء قدرة الشرطة والتعاون مع دول الإقليم عنصرين حاسمين في مكافحة المخدرات. وتدعو الحاجة إلى بذل المزيد من جهود المصالحة لتهيئة بيئة يكون من شأنها أن تفضي إلى عودة الأقليات إلى أماكن نشأتها. ولا ينبغي التغاضي عن بناء قدرة القطاع الخاص.

ويحدوني الأمل في أن تؤدي هذه الأفكار والمقترحات التي أثبتت في حلقة النقاش إلى حفز المناقشة التي نحن على وشك أن نبدأها وأن نستثير بها في الاستنتاجات التي سنخلص إليها، فضلا عن القرار الذي سنعتمده بشأن أفغانستان.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ليقدم مشروع القرار

A/57/L.56

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم مشروع قرار هذه السنة عن أفغانستان في إطار البندين ٣٧ و ٢١ (د) من جدول أعمال الجمعية العامة. واسمحوا

المخدرات والجريمة، والسيد موكيش كاييلا، المستشار الخاص السابق للممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، والسيد إريك موريس، مدير مكتب الاتصال في نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيدة جوليا تافت، مساعدة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة مكتب منع الأزمات والانتعاش التابع للبرنامج. وشارك في المناقشات السيد إسحق نادري، الأستاذ بجامعة نيويورك وكبير المستشارين الاقتصاديين للرئيس كرزاي. وتولى السيد ديفيد مالون، رئيس أكاديمية السلام الدولي، إدارة هذه المناقشات.

وخلال الجلسة الثانية، ناقش المشاركون طائفة واسعة من المواضيع، بما في ذلك تقديم المساعدات، واللاجئين، والمخدرات، ومركز المرأة.

وتركزت المناقشة، بشأن المعونة، على قنوات سداد المدفوعات، وعلى ما إذا كان ينبغي لأفغانستان أن تمضي قدما نحو عملية استشارية جماعية. وأعرب بعض المشتركين عن القلق إزاء تقارير تفيد بأن لاجئين سابقين غادروا أفغانستان مرة أخرى. وأثير أيضا عدد من الأسئلة بشأن السياسات المتوسطة الأجل لمكافحة المخدرات. وبصورة عامة، كانت هناك مطالبات كثيرة لبناء القدرة، واتباع نهج متعددة القطاعات للتعمير وتحقيق مستويات مستدامة من التزام المانحين تجاه أفغانستان.

وأسفرت حلقتا النقاش كلتاهما عن توصيات محددة يمكن أن تنظر فيها الجمعية العامة في سياق مناقشتها للمسائل المتعلقة بأفغانستان.

وقد شملت الاقتراحات المحددة ذات الصلة بالقضايا السياسية ما يلي: ضرورة التصدي للعلاقة بين العملية الأمنية والعملية السياسية، وبخاصة ضرورة أن يتبع المجتمع الدولي نهجا أكثر اقتدارا وأوسع خيالاً إزاء تحسين حالة الأمن؛

المقاطعات. وفي هذا الصدد، أُثني على القرار الهام الذي اتخذته الرئيس كرزاي في الشهر الماضي في بون بإجراء إصلاحات كبيرة في الجيش الأفغاني وإعادة تشكيله. بيد أن زيادة الحوادث الإرهابية التي وقعت في كابول منذ انعقاد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ، ولا سيما الهجوم الذي وقع ضد الرئيس كرزاي، تشكّل مصدرا لقلق بالغ.

ولذلك، يتعين أن يظل التزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأفغانستان قائما. وستبث روح الشجاعة في شعب أفغانستان عندما يرى أن المجتمع الدولي يواصل العناية به. ولقد استجاب المؤتمر الذي عقدته حكومتي في وقت مبكر من هذا الأسبوع في بون لهذه المشاعر وبعث برسالة واضحة للشعب الأفغاني مفادها: "نحن نقف إلى جانبكم".

علما بأن مشروع قرار هذه السنة، حسبما يرد في الوثيقة A/57/L.56 الذي أشرف بتقديمه اليوم، يجدد الرسالة الموجهة إلى الشعب الأفغاني بالنيابة عن الأمم المتحدة. ولقد اشتركت وفود كثيرة في صياغة مشروع القرار مستلهمة روح الدعم لشعب أفغانستان وحكومته. وثمة مغزى آخر كبير عدد مقدمي مشروع القرار - الذين يزيدون على ١٢٠ - مفاده أنه بالرغم من الأزمات الحاصلة في مناطق أخرى، فلا تزال أفغانستان تشغل مكان الصدارة في قائمة أولويات المجتمع الدولي.

وأود أن أؤكد على جناح السرعة على بعض الجوانب الرئيسية من النص. لقد تعين أن يتضمن مشروع قرار هذه السنة الحالة السياسية الجديدة في أفغانستان على أثر إبرام اتفاق بون. ويأخذ مشروع قرار هذه السنة في الحسبان أيضا الآراء التي أعرب عنها في حلقة النقاش التي نظمتها الجمعية العامة مؤخرا والتي أوجزتها أنت يا سيدي من فورك.

لي أن أؤكد منذ البداية بأن ألمانيا توافق تماما على بيان الاتحاد الأوروبي الذي سيدي به في وقت متأخر ممثل الدائمك بصفتها رئيسة الاتحاد الأوروبي.

لقد اختار وفدي عمدا موعد المناقشة عن أفغانستان واعتماد مشروع قرار هذه السنة بشأن أفغانستان، جنبا إلى جنب مع الأمانة العامة، في موعد الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاتفاق بون. ومنذ سنة مضت، اجتمع ممثلو أفغانستان في بون، تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مستقبل بلدهم. ومنذ سنة مضت تولى الأفغان زمام مستقبلهم بأيديهم، واغتنموا فرصة تاريخية، وضعت نهاية حلقة من الحرب الأهلية الوحشية والفقر، وأبرموا اتفاق بون. ولقد مهد الاتفاق الطريق لبداية جديدة لأفغانستان، من أجل مستقبل أفضل يحمل في طياته احتمالات الاستقرار السياسي والتعمير الاقتصادي والتنمية السلمية.

وفي السنة الماضية، قطعت أفغانستان شوطا طويلا في كثير من الجوانب. لقد عُقد بنجاح اجتماع اللويا جيرغا الطارئ في حزيران/يونيه. وانتُخب الرئيس كرزاي وأنشئت السلطة الانتقالية وستظل في السلطة حتى الانتخابات المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠٤. وأنشئت اللجان التي قررها اتفاق بون. وأعيد تكوين الشرطة الأفغانية والجيش الأفغاني ويجري تشكيلهما باعتبار ذلك من الأولويات. وصدرت عملة جديدة لأفغانستان. وتنتعش حاليا الحياة الاقتصادية. وتصل المعونة الإنسانية الآن إلى المحتاجين وفتحت المدارس مرة أخرى.

وفي الوقت نفسه، ما زال يتعين عمل الكثير. ونعلم جميعا أنه يتعين بذل جهود ضخمة على مدى عدة سنين لتحقيق استقرار دائم في البلد. والعقبة الرئيسية التي تحول دون التنفيذ التام لاتفاق بون ما تزال تتمثل في الحالة الأمنية المحفوفة بالمخاطر والسلطة المحدودة للسلطة الانتقالية في

الإنسانية الأخرى، والمجتمع الدولي، والسلطات الأفغانية والمجتمع المدني الأفغاني. ويتعين على جميع البلدان المانحة التي تعهدت بتقديم معونة مالية في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة لإعادة إعمار أفغانستان المعقود في طوكيو أن تفي بالتزاماتها المتعهد بها، كما يتعين على جميع الدول أن تواصل تقديم المساعدة الإنسانية ودعم السلطة الانتقالية من خلال تقديم تمويل فعلي.

ولسنوات عديدة، ما فتئت ألمانيا تبدي التزاما خاصا لأفغانستان على الصعيد الثنائي وفي إطار الأمم المتحدة. وينبغي ذلك على أساس تبادل متّبع كتقليد طويل العهد بين الشعبين الأفغاني والألماني في القطاعين الثقافي والأكاديمي. ويشمل الالتزام الألماني الحالي ضمن جملة أمور مشاريع عديدة في مجالي التعليم وحقوق الإنسان بالإضافة إلى الدور الريادي الذي نضطلع به في إنشاء قوة الشرطة الأفغانية. لقد قمنا منذ اليوم الأول بإعارة عدد لا يستهان به من أفراد الشرطة الألمان إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وستولى ألمانيا، إلى جانب هولندا، قيادة هذه القوة في الأسابيع المقبلة. وعلاوة على ذلك، ما فتئ وفد بلادي يفخر لما يزيد على عشر سنوات بتوليته عرض قرار الجمعية العامة بشأن أفغانستان سنويا.

ويجري بذل هذه الجهود على أساس أن المجتمع الدولي لا بد وأن يساعد الشعب الأفغاني على أن يشق طريقه لجعل بلاده دولة موحدة وسلمية ومستقرة. وهناك العديد من الدول والجماعات المهتمة بهذا الموضوع التي ساهمت وما زال عليها أن تساهم في تحقيق هذه الأهداف. وأود أنؤكد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في هذا السياق. فالأمم المتحدة هي الهيئة الأساسية - وستظل كذلك - لمساعدة ودعم أصدقائنا الأفغان في إعادة بناء مجتمعهم، واقتصادهم، وبلدهم. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بهذه المهام بشكل يدعو إلى الإعجاب.

ويرحب مشروع القرار بالتطورات الإيجابية التي تحدثت في أفغانستان، بما في ذلك عقد اللويا جيرغا الطارئة في جو سلمي، وانتخاب الرئيس كرزاي رئيسا للدولة وتشكيل السلطة الانتقالية واللجان التي قررها اتفاق بون. وفضلا عن ذلك، يؤكد مشروع القرار من جديد الدور الرئيسي الذي تقوم به الأمم المتحدة في جهود المساعدة الدولية، ويطالب بمواصلة الدعم الدولي للسلطة الانتقالية في تنفيذ اتفاق بون واعتماد أولوياتها.

بيد أن مشروع القرار يؤكد أيضا على أن المسؤولية الرئيسية عن الحل السياسي المستدام تقع على كاهل الشعب الأفغاني نفسه. وما لم تحترم الفئات الأفغانية جميعها سلطة السلطة الانتقالية وتتعاون على النحو الأوفي في تنفيذ اتفاق بون، فلن يكون بالمستطاع تحقيق سلام دائم. ولا بد من استعادة الأمن في سائر أنحاء البلد كشرط مسبق من أجل التوصل بنجاح إلى إعادة البناء على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وأود أن أذكر أيضا ضرورة القضاء على إنتاج المخدرات بطريقة غير مشروعة.

ويؤكد مشروع قرار هذه السنة كذلك على أنه قد تحقق تقدم في الميدان الإنساني، بما في ذلك عودة عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا ونجاح برامج التعليم والبرامج الصحية. ويعكس النص الجديد حقيقة مفادها أن محور المساعدة الدولية آخذ في التحول من المعونة الإنسانية إلى التنمية في المرحلة الانتقالية وعلى المدى الطويل. وهو يؤيد إيلاء الأولوية إلى السلطة الانتقالية وإلى جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان في هذا السياق. إلا أنه لا بد من بذل المزيد من الجهد. فلا يزال يتعين أن تعقب التسوية السياسية عملية إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي. ويقتضي ذلك وجود تعاون وثيق بين كل الأطراف الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة في إطار المسؤولية الشاملة للممثل الخاص للأمين العام، وكذلك مع المنظمات

ويمثل التنفيذ السلس وحسن التوقيت لاتفاق بون فصلا هاما في تاريخ أفغانستان الحديث. وقد أسهمت الإرادة السياسية القوية التي تحلّت بها الأطراف الأفغانية الرئيسية مساهمة كبيرة في هذا التطور الرائع الذي يبعث على السرور. وتمت الإشارة بالتفصيل إلى الإنجازات الكبيرة التي تحققت خلال الاثنى عشر شهرا الماضية في أفغانستان في الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام السفير الإبراهيمي، وفي تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن. وفي البيانات التي أدلىنا بها أمام الأمم المتحدة خلال المناقشات المفتوحة بشأن أفغانستان، قدمنا أيضا معلومات عن التطورات الإيجابية التي حدثت في أفغانستان خلال المراحل المختلفة في تنفيذ اتفاق بون.

ومن بين التطورات الرئيسية التي حدثت في أفغانستان، نود أن نسرّد الإنجازات التالية التي ينبغي مقارنتها بالحالة التي كانت سائدة تحت الحكم القمعي والقاسي للطالبان.

أولا، أدت عودة السلام والاستقرار إلى حفز أعداد كبيرة من اللاجئين في بلدان مجاورة، يقدر مجموعهم بنحو مليوني لاجئ وفقا لأحدث الأرقام المعلنة. ويمثل هذا العدد قرابة عشر سكان أفغانستان. ثانيا، حققت الحملة التي شنت من أجل "إعادة التلاميذ إلى مدارسهم" نجاحا كبيرا لوزارة التعليم الأفغانية التي حظيت بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتم قيد أكثر من ٣ ملايين تلميذ في المدارس وبلغت نسبة الإناث بالفعل ٣٠ في المائة من مجموع الطلاب المقيدين بالمدارس. وبذلك زاد عدد الطالبات المقيّدات بالمدارس بنسبة ٩٠ في المائة منذ آذار/مارس ٢٠٠٢. ثالثا، مثل استئناف دور المرأة ومشاركتها النشطة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد تغييرا رئيسيا آخر خلال الاثنى عشر شهرا الماضية. وكانت وزارة شؤون المرأة نشطة للغاية في هذا المضمار. رابعا، من

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام وممثله الخاص السفير الأخضر الإبراهيمي وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان على جهودهم الدؤوبة. وستواصل ألمانيا الدعم المستمر لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال بكل الوسائل المتاحة لها. وأملنا أن تتمكن بشكل مشترك من تحقيق الهدف الذي يتوخى جعل أفغانستان دولة مسالمة وحرّة تقوم بدورها في كفالة استتباب الاستقرار طويل الأمد في تلك المنطقة.

السيد فرهدي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود

أن أعرب عن امتناننا للسيد يان كافان رئيس الجمعية العامة لدعوته لعقد حلقة نقاش مفتوحة للجمعية العامة بشأن "الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام" يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد ساهمت نتيجة ذلك النقاش بشكل إيجابي في صياغة قرارات الجمعية العامة بشأن أفغانستان لهذا العام. وباسم حكومة أفغانستان أود أن أعرب عن خالص شكرنا للأمين العام السيد كوفي عنان على اهتمامه الشديد بالحالة في أفغانستان وعلى تقريره الشامل المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. وتقدر الجهود الدؤوبة التي يبذلها السفير الأخضر الإبراهيمي بوصفه الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان.

في العام الماضي، وقّع ممثلو الأطراف الرئيسية في أفغانستان على اتفاق بون تحت رعاية الأمم المتحدة وذلك في يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ تم الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع اتفاق بون. وقد شارك الرئيس كرزاي والعديد من زملائه وكبار مضيفيه من الألمان في هذا الحدث الذي جرت خلاله محادثات مفيدة بشأن احتياجات أفغانستان.

وكما أوضح بحق الأمين العام في الفقرة ٥٣ من تقريره المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (A/57/487)، لدى السلطة الانتقالية في أفغانستان عدة أدوات تحت تصرفها، بدعم من المجتمع الدولي لمواجهة تلك المخاطر. إحدى هذه الأدوات إعادة التعمير. ونحن ندعم بشدة وجهة النظر هذه. لإعادة بناء البنى التحتية المادية والاقتصادية والاجتماعية لأفغانستان لها تأثير مباشر على تدعيم عملية السلام والأمن في أفغانستان. ومن الضروري إيجاد الوظائف وتوفير الخدمات الاجتماعية وإتاحة الفرص الاقتصادية لاستعادة الأمل والثقة في أوساط السكان وتدعيم مصداقية وسلطة الحكومة المركزية. وعلاوة على ذلك، فهناك حاجة ماسة إلى العمل المكثف في إعادة التعمير وتنفيذ المشاريع ذات التأثير السريع. ومن شأن ذلك أن يساعد استراتيجية القضاء على زراعة الخشخاش، الأمر الذي يتطلب إيجاد محاصيل بديلة ووسائل كسب قوت مقبولة للمزارعين.

ولذلك لا يمكن وجود أمن في أفغانستان دون البدء في عملية إعادة بناء البنى التحتية. ويتطلب ذلك مساعدة دولية كبيرة بدرجة كافية والمناخون على علم متزايد بتلك الحاجة. وسيمكن ذلك من توظيف مئات الآلاف من العاملين في جميع أنحاء أفغانستان. وستحرم العمالة العديد من القادة المحليين من أتباعهم المسلحين، وستحفزهم على أن يصيروا قادة ومديرين لإعادة التعمير. وستتحد جميع الجماعات العرقية في البلد وستجد أعمالا وفرص عمل في عمليات إعادة التعمير.

وفي الوقت الحالي، هناك مشروع كبير واحد تم تمويله - الطريق السريع الذي يربط كابول وقندهار وهرات. ولن يبدأ شق الطريق إلا بعد فصل الشتاء، بحلول شهر آذار/مارس ٢٠٠٣. وتتطلب إعادة البناء أيضا طرقا سريعة في شمال وغرب ووسط البلد. وقد تم قطع وعود

التطورات الأخرى التي لها مغزى هام التي حدثت خلال الأشهر الاثني عشر الماضية أن تم في كابول إنشاء اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، واللجنة القضائية، ولجنة الخدمة المدنية، ولجنة صياغة الدستور. خامسا، ثمة إنجاز بارز أيضا يتمثل في عقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ بنجاح كبير، وانتخاب الرئيس كرزاي لرئاسة الدولة. سادسا، من المبادرات الاقتصادية الهامة التي ساهمت في تعزيز وحدة البلاد إصدار عملة وطنية جديدة لأفغانستان.

على الرغم من الإنجازات الكبيرة في الاثني عشر شهرا الماضية، وهي فترة قصيرة في سياق تاريخ أمة، يظل هناك عدد لا حصر له من المشاكل والتحديات. وتتواصل عملية الحرية الثابتة ضد بقايا القاعدة/طالبان، بصورة أساسية في مناطق معدودة في شرق وجنوب شرق وجنوب غرب البلد. وقد تم تنفيذ بعض الأنشطة الإرهابية ضد السكان المدنيين والمسؤولين الحكوميين، بما فيها الاغتيال المأساوي لنائب الرئيس، الراحل حاجي قادر، ومحاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس كرزاي والخطط الفاشلة ضد المارشال قاسم فهم، نائب الرئيس ووزير الدفاع في أفغانستان.

ولم يُخف بقايا القاعدة/طالبان وحلفاؤهم المتطرفون عداءهم لحكومة الرئيس كرزاي وتجاه الحملة ضد الإرهاب في المنطقة. ولم يتخل المتطرفون عن استخدام العنف أداة لتقويض الحكومة وإعاقة توطيد السلام في البلد. وتتطلب تلك الأنشطة الإرهابية وبعض التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة اليقظة ويمكن النظر إليها على أنها تتطلب تعزيز تشكيل جيش وطني وقوة شرطة وطنية لأفغانستان وتدريبهما وتجهيزهما على جناح السرعة. وهناك حاجة كبيرة لجيش أفغاني وطني لكي يتولى، ضمن أمور أخرى، مكافحة الإرهاب والتطرف كما أثبتت العمليات التي دارت في الآونة الأخيرة.

القاعدة متعددة الأعراق. ونتيجة لذلك، لم تحرم أي شريحة من السكان الأفغان من التمثيل في الحكومة. والاستعداد للانتخابات المقرر إجراؤها في منتصف عام ٢٠٠٤ مكوّن أساسي آخر من اتفاق بون. ونحن ملتزمون تماما بتلك العملية وبإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويتطلب تحقيق تلك العملية مساعدة من المجتمع الدولي في صورة مساعدة قانونية ومعونة متعلقة بالموازنة.

وقبل أن أختتم، أسمحوا لي أن أعرب عن تقدير أفغانستان حكومة وشعبا للبلد الشقيق تركيا على قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية عبر الشهور الستة الماضية. وأود أيضا أن أرحب بتولي ألمانيا وهولندا قيادة القوة في السنة القادمة.

وأعرب عن الشكر للسفير غونتر بلوغر، الممثل الدائم لألمانيا، الذي قدّم من فوره مشروع القرار عن أفغانستان، كما أعرب عن الشكر لزملائه على الخدمة الجليلة التي قدموها - والتي تمثّلت في مشاوره الدول الأعضاء والوفود المهمة بأفغانستان فيما يتعلق بصياغة جزئي مشروع القرار عن أفغانستان. لقد عملت بعثة ألمانيا بكفاءة بالغة وساعدت في هذه المسألة منذ سنوات كثيرة.

ويحدونا الأمل، في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار ما حدث في السنوات السابقة، من دون حاجة إلى تصويت.

السيدة لج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد أعربت عن تأييدها لهذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة للاتحاد الأوروبي، وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة فضلا عن

بتمويل تلك المشاريع ولكن لم يتم الوفاء بها بعد، بينما أهدرت سنة دون شق أي طريق سريع.

ويتعين أن تصبح أفغانستان نقطة مرور عابر ومفترق طرق للتجارة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ويربط ما بين الشرق الأوسط ووسط وجنوب آسيا. وقد كان ذلك هو الدور الاقتصادي المحوري للبلد لعدة قرون. وفي السنوات القليلة الماضية، أصبحت خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي أحد مكونات تلك التجارة الإقليمية. ونحن نأمل أن تصبح جزءا من خريطة البنية التحتية لأفغانستان في المستقبل. وهناك أيضا إمكانات هائلة لاستغلال الثروة المعدنية والثروة الموجودة في باطن الأرض في أفغانستان.

وقد وضعت السلطة الانتقالية في أفغانستان وأقرت إطارا وطنيا للتنمية يتضمن ميزانية تنمية وطنية. ومع ذلك، فقد أظهرت السنة الماضية أن معظم التبرعات والمساعدات المقدمة إلى أفغانستان قد تم توجيهها من خلال هيئات بخلاف الحكومة الأفغانية. ويوضح مشروع قرار الجمعية العامة لهذا العام بشأن أفغانستان بجلاء أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجّه مساعداته من خلال الحكومة الأفغانية وأن يركّز اهتمامه على بناء قدرات أهل أفغانستان. ويذكر أيضا مشروع القرار بشأن أفغانستان أن التعهدات التي قطعت في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ ليست كافية لإنعاش وإعادة بناء أفغانستان المنكوبة بالحروب. وهناك حاجة إلى موارد إضافية لمواجهة المهمة الهائلة المتمثلة في الإنعاش والتعمير.

لقد انتخبت اللويا جيرغا الطارئة الرئيس كرزاي عن طريق الاقتراع السري. وقد كان استحداث الاقتراع السري في عملية التصويت تطورا رئيسيا في إجراءات تلك الجمعية التقليدية، التي نجحت في تشكيل حكومة عريضة

تحقيق أحد أهم المنجزات الحاسمة، ألا وهو انتخابات عام ٢٠٠٤. ويشجع الاتحاد الأوروبي بقوة الإدارة الانتقالية الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على التحرك على جناح السرعة والمضي قدماً في تنفيذ الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٠٤، بهدف نهائي يرمي إلى إقامة حكومة متعددة الأعراق وتراعي الفوارق بين الجنسين وتستند إلى قاعدة عريضة وتكون ممثلة لطوائف الشعب حق التمثيل. والخطوة الأولى لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة تتمثل في إنشاء لجنة انتخابات مستقلة للإشراف على العملية.

وثمة قضية رئيسية أخرى تتمثل في الجهود التي تبذلها الحكومة لسيط نطاق نفوذها فيما وراء العاصمة. وحسبما أشير في تقرير الأمين العام، لقد عوّقت قدرة الإدارة الانتقالية على تنفيذ أهدافها الطموحة بسبب القيود المفروضة على قدرتها لفرض سلطتها في أنحاء الدولة. ولذلك، يتعين علينا أن نكون على استعداد للوقوف ضد القوة التي تسعى إلى تعطيل تنفيذ اتفاق بون - سواء كانت داخلية أم خارجية.

وبالنظر إلى القضايا الرئيسية الأخرى، يرى الاتحاد الأوروبي أن زراعة الخشخاش المثيرة للقلق قد زادت في أفغانستان. ونحن على استعداد لمساعدة السلطة الانتقالية في تطوير وتنفيذ برامج شاملة ومتسقة ترمي إلى القضاء على زراعة الخشخاش غير المشروعة.

لقد تحسنت حالة حقوق الإنسان، ولكن ما زال يتعين عمل الكثير، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة. لقد ألزم اتفاق بون الإدارة الانتقالية بضمان احترام حقوق الإنسان، ومع ذلك لا نزال نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في أجزاء من البلد.

أيسلندا وليختنشتاين البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

أولا وقبل كل شيء، أعرب عن الشكر للأمين العام على تقاريره التي صدرت مؤخرا عن أفغانستان وأثني على العمل الممتاز الذي قام به الأخصر الإبراهيمي، ممثله الخاص. إن الاتحاد الأوروبي يشق في أن السيد الإبراهيمي وموظفيه سيواصلون تشجيع الشركاء الأفغان على المضي قدماً بطريقة متسقة مع اتفاق بون.

وعندما نوقش موضوع أفغانستان في مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه، قمنا بتقييم التقدم المحرز منذ توقيع اتفاق بون. لقد بدت التحديات مروعة، ولكن يتعين علينا اليوم أن نخلص إلى أنه قد أحرز تقدم بالفعل. بيد أنه لا تزال توجد قضايا كثيرة معلقة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بشئ الخطوات الحاسمة التي وردت في اتفاق بون والتي شرع في اتخاذها. لقد أنشئت لجنة صياغة الدستور واللجنة المستقلة لحقوق الإنسان واللجنة القضائية وينبغي أن تبدأ هذه اللجان أعمالها من دون إبطاء. ووافق مجلس الوزراء على إصلاح الجيش الوطني وهي عملية تمس الحاجة إليها. ويدل عرض الإطار الوطني للتنمية والميزانية بوضوح على إحساس الأفغان بملكيتهم لعملية التنمية. علما بأن الأعمال التحضيرية الأولى التي تبدأ في الوقت الحاضر من أجل اجتماع الفريق الاستشاري القادم في آذار/مارس ٢٠٠٣ تعزز الانطباع بأن الإدارة الانتقالية لديها أولويات وأهداف واضحة، وأنها قادرة على إظهار الروح القيادية من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ونرى، أن مناقشة اليوم ينبغي أن تكون استشرافية. وينبغي أن ينصب تركيزها على العمليات التي بدأت والمنجزات التي ينبغي تحقيقها بغية ضمان مستقبل مستحب لأفغانستان. وهناك تحديات على الطريق في الفترة المؤدية إلى

المانحين بمزيد من التعقل. ويشجع الاتحاد الأوروبي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على أن تواصل دورها التنسيق الهام في كل أفغانستان.

ولقد استجاب الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات كثيرة لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات التعمير في أفغانستان. وما زلنا ملتزمين بقوة بتقديم المساعدة الإنسانية الضرورية وتقديم مساهمة كبيرة في تعمير أفغانستان. وبغية الإبقاء على تنفيذ العملية وإدماج مبادرات وعمليات إصلاح جديدة وكثيرة، نرحب بجميع الالتزامات التي جرى التعهد بها في بيرسبرغ في وقت سابق من هذا الأسبوع.

لقد كانت علاقات أفغانستان بجيرانها في الماضي صعبة. ولقد حان الوقت الآن لوضع نهاية لتدخل الأطراف الخارجية الضار في عملية بناء السلام في أفغانستان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بكل إخلاص الجهود المبذولة حاليا لاعتماد إعلان بشأن علاقات حسن الجوار.

لقد اكتسب الاتحاد الأوروبي خبرته في مجال التعاون الإقليمي. ونعرف أن المستطاع إقرار السلام بين الدول من خلال التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. والاتحاد الأوروبي على استعداد لتبادل ما لديه من خبرة ودراية في هذا المجال مع أفغانستان وجيرانها.

السيد ظريف (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدا بالإعراب عن شكري للأمين العام على التزامه الشخصي بأفغانستان ولتقاريره الفصلية الشاملة الغنية بالمعلومات، المقدمة خلال العام الماضي بشأن مختلف جوانب الحالة في أفغانستان. وأود أن أشكر ممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي، على جهوده الوافرة لاستعادة السلم والأمن في أفغانستان. والذي لا شك فيه، أن الدور الذي يقوم به الأخضر الإبراهيمي وزملاؤه هام للغاية في تحقيق تسوية سياسية دائمة للأزمة الأفغانية.

لقد مضت سنة منذ توقيع اتفاق بون، وكان بوسع المرء أن يأمل في أن لا يشكل الأمن في الوقت الحاضر مصدرا للقلق رئيسي. بيد أن تقرير الأمين العام يصف حالة أمنية متدهورة. لقد ساهمت دول أعضاء كثيرة في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن بلدان منتسبة، بقوات في القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي حسنت بدرجة كبيرة من الحالة الأمنية في كابول وفيما حولها. وسوف تتولى هولندا وألمانيا قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية الجديدة في وقت لا يتجاوز ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

وبغية تحقيق سلام وأمن دائمين، يتعين تعزيز الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية. وتشارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنشاط في الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني الأفغاني. وخطة الإصلاح التي وضعت مؤخرا لإصلاح الجيش الوطني الأفغاني دليل على أن الحكومة تتخذ حاليا خطوات جادة نحو ضمان السيطرة على شتى أرجاء الوطن.

لقد تجاوز مدى وسرعة عودة اللاجئين الأفغان من باكستان وإيران في سنة ٢٠٠٢ جميع التوقعات. وتشكل العودة الطوعية والمنظمة والأمنة للاجئين الأفغان والمشردين داخليا، فضلا عن نجاح عملية إعادة إدماجهم، تحديا رئيسيا ينبغي التصدي له في سياق الجهود المبذولة لضمان تحقيق الاستقرار السياسي.

وحتى الآن، شغلت الاحتياجات الإنسانية مكان الصدارة، ولكن التركيز أخذ في التحول بالفعل نحو المساعدة الإنمائية الانتقالية والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل. ومن الأهمية بمكان ضرورة تنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة التعمير تنسيقا صحيحا. وبفضل إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واتباع نهج متكامل، قطعت وكالات الأمم المتحدة شوطا طويلا نحو استخدام موارد

الحكومة لمد نطاق سيطرتها ونفوذها في شتى أنحاء البلاد بحاجة إلى أن تؤتي ثمارها. وهناك إشارات تبين أن تلك الجماعات المعادية للعملية السلمية لا تدخر جهداً لإحياء أنشطتها. ولا يخفي أن محاولة اغتيال الرئيس كرزاي في أيلول/سبتمبر، ومقتل نائب الرئيس حاجي قادر والعديد من حوادث إلقاء القنابل في كابول وفي أماكن أخرى، تدل على هشاشة الحالة. وفي الوقت نفسه، تبذل تلك الجماعات وأولئك الأفراد محاولات نشطة للاستفادة من الإحباط الشعبي الناجم عن التقدم البطيء في بعض المجالات. ولا ينبغي أن يسمح لهؤلاء بتحدي السلام في أفغانستان. ولا بد من بذل جهود متضافرة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية للتصدي للمشاكل وإحباط مساعي تلك الجماعات.

وبالنظر إلى أن انهيار القانون والنظام عامل رئيسي، فإن العناصر المتطرفة قد تستفيد من الاتجاهات الراضية الخارجة عن النظام المركزي الباقية والصراعات القائمة بين الجماعات المتنافسة في مختلف المناطق. وعلى حين أنه تحقق بعض التقدم في تثبيت سلطة الحكومة المركزية في بعض المناطق، مثل غارديز، يشير بالأمل، فإن ما تبذله الحكومة من محاولات لإقناع الزعماء المحليين بالانتقال إلى كابول والقضاء على أنشطة الجماعات المسلحة في البلاد لا تزال، بوجه عام، بحاجة إلى أن تتوج بالنجاح.

وفي هذا السياق، فإن قيام زعيمين إقليميين، أحدهما إسماعيل خان زعيم هرات، بتسليم الإيرادات إلى الحكومة المركزية - كما أشار الأمين العام - يمثل علامة تقدم وخطوة نحو تعزيز قبضة الحكومة المركزية. ومن الجدير بالذكر أن المنطقة الغربية من أفغانستان على طول الحدود الإيرانية لا تزال، كما يشير الأمين العام في تقريره، هادئة نسبياً. كما أن الجهود التي تبذلها الحكومة لمد نفوذها إلى ما وراء كابول، جنباً لجنب مع عدد من الأعمال

بعد عام من إبرام اتفاق بون، يمكننا أن ننظر إلى الوراثة برضا ونراقب التقدم الكبير الذي حققه الشعب الأفغاني، بقيادة الرئيس كرزاي والإدارة الانتقالية، نحو استعادة السلم والاستقرار لبلدهما المنكوب بالحرب. وفي العام الماضي، أكمل الأفغان بنجاح، أو شرعوا في تنفيذ أحكام رئيسية عديدة من الاتفاق، يبرز من بينها إنشاء الإدارة الانتقالية عند اختتام اجتماع اللويا جيرغا الطارئ الناجح في حزيران/يونيه الماضي والشروع في تنفيذ العملية الصعبة لبناء المؤسسات.

لقد أتاحت تلك التطورات، التي أعقبت طرد طالبان وتشيت القاعدة، إمكانية واقعية لإقامة حكومة عريضة القاعدة ومتعددة الأعراق ومثلة لشتى طوائف الشعب في أفغانستان. ويسرنا أن نلاحظ أن هذه التطورات قد أثارت أملاً حقيقياً في إمكانية وضع الأساس اللازم لتمكين الأفغان من إعادة بناء بلدهم وإعادة إقامة روابط ودية مع جيرانهم. وبالنسبة لحكومة بلدي، التي تتحقق مصالحها الأمنية الوطنية على أحسن وجه باستعادة السلم والاستقرار في أفغانستان، فإن الطريق الجديد الذي بدأ الأفغان السير عليه يدعو للرضا والسرور. ونحن نأمل أن يكون من الممكن أن تؤدي البيئة الجديدة إلى الحل المستدام للمشاكل المتوطنة في أفغانستان.

ومع ذلك، هناك، بحق تماماً، اتفاق واسع داخل أفغانستان وخارجها، على أنه، بالرغم من التقدم المحرز، فلا مجال للرضا عن النفس. ومما يحز في نفوسنا كثيراً كبلد مجاور لغيره من البلدان، أن مجرى الأحداث في ذلك البلد يدل بوضوح على ضرورة أن تُفقد أعداء السلام، مع هذا، الأمل في إعاقة الطريق نحو العودة إلى الأوضاع الطبيعية وفي تعطيل الجهود لاستعادة الاستقرار.

وفي مختلف المجالات، بما فيها المجال الأمني - وبالرغم من التقدم الملموس الذي تحقق - فلا تزال الجهود التي تبذلها

وفي مواجهة الزيادة المثيرة للقلق في إنتاج الأفيون في أفغانستان والصورة الأكثر بشاعة التي تلوح أمامنا، نعتقد أن تحديد استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات ينبغي أن تؤخذ فيه بعين الاعتبار في المقام الأول خطة السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي. وينبغي لاستراتيجية كهذه أن تتناول كل جوانب المشكلة، بما فيها التنمية البديلة، وسياسة الإنقاذ، وخفض الطلب. إن أزمة المخدرات، ما لم تكبح، قد تؤدي إلى تفاقم الحالة في أفغانستان وتقوض التقدم المحرز حتى الآن بل حتى تعكس اتجاهه.

وخلال العام الماضي، أعربت حكومة بلدي عن عزمها على إقامة علاقات جيدة وذات نفع متبادل مع الحكومة الجديدة في كابول، قائمة على الاحترام المتبادل من جانب كل منهما لسيادة الأخرى وسلامة أراضيها واستقلالها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتوجت تنمية تلك العلاقات بتبادل الزيارات بين الرئيسين وإبرام اتفاقات عديدة بين البلدين، وعلى وجه الخصوص في المجال الاقتصادي.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل توجيه الموارد والقدرات الإقليمية لإعادة بناء أفغانستان، عُقد، في طهران، في أيار/مايو، اجتماع لوزراء مالية أفغانستان وإيران وباكستان، نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ووقع الوزراء مذكرة تفاهم بشأن التعاون من أجل التنمية وقرروا أيضا إنشاء آلية للمتابعة.

إن عودة ١,٧ مليون من اللاجئين إلى ديارهم في أفغانستان يمثل علامة قوية تدل على الأمل الذي لا يزال يحدهو الأفغان. وما يثير القلق أنهم قد يكونون غير قادرين على إيجاد بيئة ملائمة ومحتملة أو الاستقرار والاندماج. وما من شك في أن دخول الشتاء سيضيف مصاعب إلى

الاقتصادية، تمثل تحركا في الاتجاه الصحيح ويمكن أن يعزز الوحدة السياسية والاقتصادية للبلد.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن أخطر تحد يواجه أفغانستان اليوم لا يزال انعدام الأمن، الذي يخلق، بدوره دائرة مفرغة، تعزز مقاومة تسليم الأسلحة. ولذلك ينبغي أن يكون أكثر الأولويات إلحاحا إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية. ومن الضروري زيادة الجهود لتقديم المساعدة الدولية العاجلة لإنشاء ونشر الجيش الوطني الأفغاني وقوة الشرطة الوطنية الأفغانية. وينبغي في نهاية المطاف أن يكون ضمان السلم والأمن والنظام مسؤولية هذا الجيش وتلك القوة. وإسهاما في هذه العملية، ساعدت حكومة بلدي حتى الآن السلطات الأفغانية بتدريب ٤٠٠ من أفراد الشرطة الأفغانية.

ونحن نأسف أن نعلم من تقرير الأمين العام أن زراعة محصول الخشخاش للعام القادم قد بدأت فعلا. وقد قدر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إنتاج الخشخاش بـ ٣ ٤٠٠ طن هذا العام. ثم إن عدم توفر المواشي، وعدم وجود بدائل اقتصادية صالحة لا يمكن أن يبرر بأي حال من الأحوال الانغماس في زراعة الخشخاش والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ويمكن بسهولة ملاحظة ضلوع العصابات الدولية وعملائها المحليين في الأعمال المتصلة بالاتجار بالمخدرات في أفغانستان. ومن الواضح أن المكاسب الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات تغذي أنشطة العناصر المتطرفة والقوة الرافضة الخارجة عن النظام المركزي. وعلاوة على ذلك، فإن شبكات تهريب المخدرات تعمل أيضا كقنوات للنقل غير القانوني للأسلحة والمتفجرات وللاتجار غير المشروع بالبشر. وبينما نشي على إصرار وجهود السلطة الانتقالية في التصدي لمهربي المخدرات، نعتقد أنه لا يزال من الضروري على السلطات الأفغانية والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات أكثر قوة.

العام الخاص لأفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، على قيادته وعمله الجيد.

إن احتفال الجمعية العامة هذا بالذكرى الأولى لاتفاق بون هو انعكاس واضح لالتزام المجتمع الدولي المتواصل نحو شعب أفغانستان. وتتفق الولايات المتحدة على أن هذه مناسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ليس لكي تحتفل بالإنجازات الملموسة التي تحققت في السنة الماضية فحسب وإنما، وأكثر أهمية، لكي نعيد تكريس أنفسنا للمهام الكثيرة التي لا زالت تنتظر الإنجاز.

وستظل إعادة بناء دولة دمرها صراع استمر لمدة ربع قرن، وحركات سكانية هائلة وكوارث طبيعية، مهمة شاقة وستكون كذلك لسنوات كثيرة قادمة. وفي غضون السنة الماضية، وفّر الدليل التفصيلي لاتفاق بون تحديدا للأهداف، ونقاطا إرشادية وخطوطا زمنية، ساعدت في إبقاء العملية في مسارها. وقد منحت عملية الحرية الثابتة، التي قادتها الولايات المتحدة، الشعب الأفغاني الفرصة لكي يخلص نفسه من جرثومة الإرهاب الطفيلية، فضلا عن حكومة قمعية كل ما في جعبتها هو انتهاك الحقوق الإنسانية الأكثر أساسية. إن عقد اللويا جيرغا الطارئة، واختيار الحكومة التمثيلية الأوسع قاعدة التي شهدتها أفغانستان على الإطلاق، وبداية إعادة الإعمار، وعودة النساء للاضطلاع بأدوار مرئية في أفغانستان، وفتح المدارس للأولاد والبنات، وانطلاق برنامج ضخم للإغاثة الإنسانية تمثل منجزات حقيقية. وقد منح أكثر من ٢ مليون لاجئ صوتا واضحا للثقة في الحكومة الجديدة من خلال عودتهم إلى ديارهم في أفغانستان.

ومع ذلك، ما زال انتعاش أفغانستان غير مكتمل وهشا. ويجب علينا ألا ندع ما أنجزناه معا حتى الآن ينهار. لقد انحسرت الأزمة الإنسانية الفورية التي ووجهت في

مصاعبهم. ويؤكد هذا من جديد الضرورة الحتمية لتقديم مساعدة إنسانية أسرع ومساعدة لإعادة البناء.

وبصدد العودة الطوعية للاجئين من جمهورية إيران الإسلامية إلى أفغانستان، نحن ملتزمون التزاما كاملا بالتنفيذ الشامل لاتفاق الثلاثي المبرم مع السلطات الأفغانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي نفس الوقت، وتمشيا مع سياستنا لمكافحة الإرهاب، فقد صعدنا التدابير الأمنية على طول الحدود المشتركة والمناطق الحدودية، مما نتج عنه الاعتقال المتكرر لأفغان لا يحملون وثائق ولغير الأفغان المشتبه في دخولهم غير القانوني وبأنشطة أخرى. وفي غضون السنة الماضية، أبعدا المئات من مثل هؤلاء المحتجزين إلى حكوماتهم.

وأخيرا، تستدعي القلق تقارير تشير إلى أن جماعات عرقية معينة - خاصة البشتون في غربي وشمالي أفغانستان - ما زالت مستهدفة وأنها ضحايا للتمييز والعنف. ونعتقد أن مثل هذه الحوادث، في مجتمع أفغاني حيث هناك حاجة ملحة لتضميد الجراح ولسد الثغرات الإثنية - من شأنها تدمير وتسميم البيئة - وهي بيئة ينبغي لجميع الأفغان دون استثناء من أية خلفية إثنية أن يسهموا فيها لإعادة السلام والاستقرار.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن ارتياحنا لتقديم مشروع القرار A/57/L.56، الذي يسلط الضوء، ضمن أمور أخرى، على التزام المجتمع الدولي بمساعدة الأفغان على إعادة إعمار بلدهم. وأود أن أعرب عن تقديرنا لوفد ألمانيا على عمله الممتاز في القيام بالمفاوضات والمشاورات من أجل إعداد مشروع القرار المذكور.

السيد وليامسون (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): تشكر الولايات المتحدة ممثل الأمين

الفعالة. ولا بد من القضاء على المخدرات غير القانونية. ويجب على المجتمع الدولي تكريس نفسه لمضاعفة جهوده كما يجب عليه أن يجد طريقا لتكريس موارد أكثر لإعادة البناء، بينما يستمر في تلبية الاحتياجات الإنسانية الجارية.

وقد زادت مساهمات الولايات المتحدة المالية بالفعل بدرجة كبيرة على تلك التي تعهدت بها في مؤتمر طوكيو للمبتدئين قبل ١١ شهرا. وحتى نهاية أيلول/سبتمبر سنة ٢٠٠٢، التزمت الولايات المتحدة بمبلغ ٥٨٦,٦ مليون دولارا وأنفقتها لمساعدة أفغانستان. وكذلك لبى كثير من المبتدئين الآخرين النداء بمساهمات سخية، رغم أنه ما زالت هناك التزامات كبيرة قُطعت في طوكيو لم تلب. ومع ذلك، فإن الحقيقة المؤلمة هي أن الدلائل تشير إلى أن متطلبات أفغانستان أكبر بكثير مما كان متوقعا في طوكيو. وبالإضافة لذلك، فقد استوعبت حدة الحالة الطارئة في أفغانستان نسبة مئوية من الأموال المتعهد بها في طوكيو أكبر بكثير مما توقعه مجتمع المبتدئين.

وفي يوم ١٢ أيلول/سبتمبر، انضمت المملكة العربية السعودية واليابان إلى الولايات المتحدة في إعلان المساعدة لإعادة بناء وإصلاح طريق المرور السريع الذي يربط بين كابول وقندهار وهرات، وقد بدأنا العمل في المشروع في يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بعد أقل من شهرين. وقد تعهدت الولايات المتحدة بـ ٨٠ مليون دولار؛ واليابانيون بـ ٥٠ مليون دولار، وحكومة المملكة العربية السعودية بـ ٣٠ مليون دولار. لكن، حتى هذه المبالغ الكبيرة لن تغطي التكلفة الإجمالية. ونحن نتطلع للآخرين كي ينضموا إلينا في هذا المشروع الجدير بالاهتمام لربط طرق التجارة التقليدية داخل أفغانستان والمنطقة، كما يفعل بنك التنمية الآسيوي واليابان بشأن الطريق الذي يربط بين سبين وبولداك وقندهار. وكما يفعل الاتحاد الأوروبي وآخرين بشأن الطريق الذي يربط بين طرخام وكابول.

الخريف الماضي، ولكن حلّ علينا الشتاء مرة أخرى، ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل رعاية أولئك الذين هم أكثر حاجة من غيرهم. كما أن هناك أولئك الذين يسعون لعودة أفغانستان للفوضى. ولقد شهدنا دليلا جليا ومثيرا للانزعاج على وجودهم في محاولة اغتيال الرئيس كرزاي، وفي الهجمات المتواصلة على قوات التحالف وعلى موظفي الإغاثة الدوليين، وفي سلسلة من التفجيرات في كابول أدت إلى مقتل مدنيين. ويمثل النجاح التام في مكافحة الإرهاب شرطا مسبقا لاستقرار أفغانستان طويل الأجل، وتواصل قوات تحالف عملية الحرية الثابتة مطاردة وتدمير بقايا طالبان والقاعدة.

وتعتقد الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها تتشاطر مع الشعب الأفغاني الهدف المشترك في رؤية أفغانستان تستعيد مكانها المناسب في المجتمع الدولي، متمتعة بحكومة مستقرة وتمثيلية واسعة القاعدة، حكومة تحترم حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، دون اعتبار للعنصر أو الانتماء العرقي أو الديني أو نوع الجنس؛ دولة تعيش في سلام مع نفسها ومع جيرانها؛ دولة تقدم مستقبلا سليما اقتصاديا ومزدهرا لشعبها؛ بحيث لا تكون أفغانستان مرة أخرى ملاذا للإرهاب الدولي. ومن أجل تحويل ذلك الهدف إلى واقع، يجب على المجتمع الدولي أن يكشف شراكته مع الحكومة الأفغانية وأن يجد طرقا لزيادة مد يده وفعاليته.

وفي ذلك السياق، لا بد للمجتمع الدولي من أن يحقق الانتقال من تقديم المساعدة الإنسانية إلى التعمير. وينبغي علينا التركيز على المشروعات التي تساعد الأفغان على أن يساعدوا أنفسهم. ويجب علينا أن نستكشف تماما دور وتجربة القطاع الخاص، كما يجب علينا أن نكون مستعدين لتحويل المساعدة عندما تقتضي الاحتياجات. ولن يتسنى لأفغانستان فك قبضة إنتاج خشخاش الأفيون على شعبها إلا من خلال إعادة البناء والتعليم الواسع والتنمية

اتفاق بون المعني بالآليات المؤقتة في أفغانستان إلى أن تتم عملية إصلاح المؤسسات الحكومية الدائمة.

قبل عام تماما، شهد المجتمع الدولي حدثا تاريخيا في حياة أفغانستان وهو توقيع الأطراف الأفغانية في بون على اتفاق لإحلال السلام وإعادة الإعمار يوفر للشعب الأفغاني فرصة القضاء على الحلقة المفرغة للصراع والفقر المدقع، وبدء حياة جديدة، والعمل على إعادة الإعمار والتنمية السلمية، ودمج البلد دمجاً كاملاً في المجتمع الدولي. وقد أقرّ مجلس الأمن، في قراره ١٣٨٣ (٢٠٠١)، اتفاق بون ودعا كل الفصائل الأفغانية إلى تنفيذ ذلك الاتفاق على نحو كامل.

ونشير مع الارتياح، في معرض تقييم الحالة الراهنة في أفغانستان، إلى أن الحالة العامة في البلاد اليوم أكثر إيجابية بكثير مما كانت عليه قبل أكثر من عام بقليل. وفي ذلك السياق، أود أن أشير أولاً إلى دور منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأمين العام كوفي عنان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان التي يرأسها السيد الإبراهيمي، في دعم جهود الشعب الأفغاني الرامية إلى إعادة بناء أفغانستان وإعادة تنظيمها. بيد أنه من الواضح أن الحالة في أفغانستان والأراضي المتاخمة ما زالت بعيدة عن طريق الحل الكامل، لأن المجتمع الدولي كان غير مبال، طوال عقد، حيال تحول تلك البلاد إلى منطقة تجمع لكل أنواع المتعصبين والمتطرفين الذين استمروا في البقاء بفضل الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة، وبفضل أنشطة أخرى.

وعلى الرغم مما تحقق مؤخراً من ألوان النجاح في مكافحة الإرهاب، ما زال تهديد الإرهاب الدولي قائماً. ومن المهم جداً، في هذا الصدد، مواصلة التفاعل لاستئصال تلك الآفة. وفي ذلك السياق، لا بد من أن يتم بالكامل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة

إن المشروعات كبيرة النطاق تزيد كفاءة التبادل والتجارة وتوفر الوظائف التي توجد حاجة ماسة إليها، وتقدم رمزا واضحا للوحدة الوطنية وتربط المنطقة ببعضها، مما يعزز أفغانستان كجسر أرضي بين آسيا الوسطى والممرات البحرية العالمية. ومع ذلك، يجب ألا تأتي مثل هذه المشروعات واسعة النطاق على حساب المساعدة الضرورية الأخرى في التعليم والزراعة والصحة - وخاصة تلك المساعدة التي تدعم مباشرة السلطة الانتقالية والرئيس كرزاي. يجب أن يبدأ الشعب الأفغاني في رؤية ملامح ملموسة ومنظورة لإعادة الإعمار في كل أنحاء أفغانستان، ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي بدوره في جعل تلك الرؤية حقيقة.

وينبغي أن نكرس جهودنا للإسراع في عملية إعادة الإعمار، وإعادة بناء مؤسسات أفغانستان الأمنية، وتقديم المعونة الفاعلة للوفاء باحتياجات الأفغانين الإنسانية وتأمين التمويل الكامل لميزانية أفغانستان المتكررة. وإن تحقيق تلك الأهداف سوف يعني أن المجتمع الدولي يفي بالتزاماته حيال شعب أفغانستان.

وفيما نلاحظ أن الأمم المتحدة ليست طرفاً في اتفاقية أوتاوا، إلا أنها تنضم إلى توافق الآراء تأييداً لمشاريع القرارات بشأن أفغانستان.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):

في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، على التقرير (A/57/410) الذي قدمه عن الحالة في أفغانستان والذي يوضح فيه الأحداث التي شهدتها أفغانستان في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية خلال العام الماضي. وقد ضمن الأمين العام تقريره أيضاً معلومات شاملة عن عمل السلطة الانتقالية في أفغانستان في تنفيذ

الأفغاني من خلال تأمين فرص عمل للناس وتهيئة الظروف للعمل السلمي البناء والتعليم.

ورغم أن الحالة في كابول ما زالت هادئة نسبياً، إلا أن الظروف الأمنية في المدن الرئيسية والمراكز السكانية الأخرى ما برحت غير مستقرة إلى حد كبير. وهي ما زالت قادرة على التسبب بزعة الاستقرار على نطاق واسع في البلد.

وفضلاً عن الأعمال التي يقوم بها من تبقى من أنصار الطالبان والقاعدة، والذين يعارضون علناً عملية بون، ما برح وجود الجماعات المسلحة المختلفة يشكل تهديداً لعملية حفظ السلام والحكم المدني في أفغانستان. ونرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المانحة للمساعدة على الإسراع في إنشاء جيش وطني وقوة شرطة وطنية في أفغانستان. ونؤيد أيضاً الأمين العام رأيته أنه في ظروف عدم وجود قوات أمنية وطنية فاعلة وعدم اتساع نطاق القوة الدولية للمساعدة الأمنية، سيظل الخطر الذي يهدد السلام والأمن الدوليين في أفغانستان ماثلاً، مما قد يقوض بشكل خطير الجهود السياسية والتدابير الرامية إلى إعادة بناء البلد. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه لا بد من إعطاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي أنشأها مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٨٦ (٢٠٠١)، ولاية للوجود في مناطق خارج كابول.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للمملكة المتحدة وتركيا على توليها قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية بشكل فعال خلال عام ٢٠٠٢. ونرحب أيضاً بقرار مجلس الأمن ١٤٤٤ (٢٠٠٢) الذي اتخذ مؤخراً، بشأن تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية لسنة واحدة. ونرحب أيضاً باستعداد ألمانيا وهولندا لتسلم زمام قيادة هذه القوة في عام ٢٠٠٣.

الإرهاب، وقرار مجلس الأمن ١٣٩٠ (٢٠٠٢) المتعلق بالجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان.

ومما يثير فينا الجزع بشكل خاص تزايد إنتاج المخدرات ووجود إحدى أكثر الشبكات قوة في أفغانستان. فإن الاتجار الدولي بالمخدرات الذي يملك موارد مالية طائلة وموارد أخرى، يتمتع بسلطة كبيرة ومنظم بشكل جيد جداً. ولقد حاصر العالم برمته تقريباً وهو يهدد حياة الملايين من الناس. وإننا نرحب بالمراسيم والقرارات التي اتخذتها السلطة الانتقالية في أفغانستان بشأن مراقبة الاتجار بالمخدرات وشن حملة للقضاء على زراعة الخشخاش في ذلك البلد.

ومما يثير قلقنا أيضاً تزايد إنتاج الأفيون في مناطق مختلفة من البلد. وفي ذلك السياق، يصيبنا الجزع الشديد حيال التنبؤ الوارد في تقرير مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومفاده أن الاتجاهات العامة السائدة المتعلقة بانتشار المخدرات غير المشروع في البلد تدل على أنه في عام ٢٠٠٢ قد يصل معدل إنتاج الأفيون الأفغاني إلى المستوى الذي شهدته أواسط التسعينات. ولكن من المؤسف أن تكون تلك البرامج المتعددة التي يتم تنفيذها الآن برعاية منظمات دولية مختلفة، والتدابير التي اتخذناها لمكافحة ذلك التهديد في منطقة آسيا الوسطى ضعيفة التنسيق. وهي لا تتمتع بما يدعمها من موارد مالية أو مادية كافية.

إن مكافحة إنتاج المخدرات وتصديرها تتطلب تعاوناً متعدد الأطراف. وفي أوزبكستان، نعتقد أن مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين في أفغانستان يجب ألا تتم إلا بتكثيف التدابير الجزائية والإدارية وإنشاء ما يسمى بالحزام الأمني حول البلد والأرض التي تنتج فيها المخدرات. وإن مكافحة المخدرات، أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تتم عن طريق تغييرات هيكلية أساسية في الاقتصاد

وتسجيل وتخزين المساعدات وتجميعها وإرسال شحنات المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان من شتى وكالات الأمم المتحدة وحكومات عدد من الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة.

وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ استأنفت أوزبكستان توصيل الطاقة الهيدروكهربائية إلى أفغانستان. وفي سبيل تقديم الدعم لشعب أفغانستان، بدأ عدد من المصحات الطبية الأوزبكستانية العمل. وترحب أوزبكستان بنتائج المؤتمر الدولي للمساعدة في تعمير أفغانستان المعقود في طوكيو وتؤيد تلك النتائج. ولدى أوزبكستان الخبرة اللازمة في مجال التعمير وفي الإمكانيات التكنولوجية، ولديها بنية أساسية متطورة تمكّنها من المشاركة بنشاط في المشاريع الدولية الموجهة نحو تعمير أفغانستان بعد انتهاء الصراع.

ويرى خبراء وكالات ووكالات الأمم المتحدة أن الشركات والمنظمات في دول كثيرة، ومن بينها بلدان في أوروبا الوسطى، لا تتوفر لها معلومات تفصيلية عن آليات تنفيذ البرامج والمشاريع لتعمير أفغانستان وإعادة بنائها. ونحن نرحب في هذا الصدد بمبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مشاركة الشركات والمؤسسات والأفراد من دول آسيا الوسطى، في إطار البرامج والمشاريع الهادفة إلى تعمير أفغانستان وإعادة بنائها.

وتعيد أوزبكستان تأكيد استعدادها للمشاركة مباشرة في الجهود الدولية لتعمير أفغانستان وإعادة بنائها. وعلى أساس هذا الموقف فإن أوزبكستان انضمت إلى مقدمي مشروع القرار المقدم اليوم كي تنظر فيه الجمعية وتناقشه ونرجو أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني أدلي بهذا البيان بناء على تعليمات الممثل الدائم لروسيا، السفير لافروف.

ولقد ظلت أفغانستان لأكثر من ٢٠ عاما تبني ترسانة هائلة من التكنولوجيا العسكرية والأسلحة والذخائر يمكن أن تنشأ عنها الظروف الملائمة لعودة ظهور المقاومة المسلحة المحلية. ونستعري انتباهكم في هذا الصدد إلى مبادرة رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد كريموف، التي عرضها على الأمين العام للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن إزالة الطابع العسكري لأفغانستان. وهذه المبادرة تطالب بتخفيض الأسلحة والقضاء الكامل عليها، وخاصة الأسلحة الثقيلة التي في أيدي السكان الأفغان.

ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي في سبيل تشديد التدابير الرامية إلى تنفيذ برامج واسعة النطاق لتعمير أفغانستان بعد انتهاء الصراع. وقد زار رئيس السلطة الأفغانية الانتقالية، السيد كرزاي في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢ أوزبكستان، ووقع البلدان على أثرها اتفاقا مشتركا لتطوير التعاون الثنائي ولمشاركة جمهورية أوزبكستان في الانتعاش الاقتصادي في أفغانستان. ورغبة في تطوير العلاقات الثنائية والحل الفعلي للقضايا القنصلية وقضايا التأشيرات افتتحنا مكاتب دبلوماسية وقنصلية في كابول ومزار الشريف وهرات. وتشارك أوزبكستان بفعالية في نقل شحنات المساعدة الدولية الإنسانية والاقتصادية إلى أفغانستان، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ولهذا الغرض تقدم أوزبكستان كل المرافق الأساسية اللازمة بما في ذلك المرفق الأساسي الموجود في بلدة ترميز الملاصقة للحدود الأفغانية.

وقد اعتمد رئيس جمهورية أوزبكستان قرارا بشأن تدابير دعم أوزبكستان للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية لسكان أفغانستان. وبموجب هذا القرار تقوم وزارة الطوارئ في الجمهورية بتنسيق أعمال الوزارات والوكالات في جمهورية أوزبكستان لتنفيذ التدابير المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية إلى شعب أفغانستان. وتبذل وزارة الطوارئ في أوزبكستان الكثير من الجهد في سبيل تلقي

وقد استجاب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الفور للتطورات في البلد بأن اعتمد قرارات كان لها تأثير إيجابي في عملية السلام. وبوجه خاص فقد أنشئت بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان. لقد تم التفويض بنشر القوة الدولية للمساعدة الأمنية والاعتماد الواجب للجزاءات الدولية ضد الطالبان. وفي الوقت نفسه، من السابق لأوانه استنتاج أن التسوية في أفغانستان أوشكت على الاكتمال. أولاً، من الضروري أن نمضي قدماً نحو نهاية خارطة الطريق المتفق عليها في بون قبل عام، بما في ذلك عقد اللويا جيرغا الدستوري، والانتخابات العامة في عام ٢٠٠٤. كما لا تزال الحالة الأمنية في أفغانستان حرجية. إذ تثبت عمليات القصف بالقذائف في كابل والاعتداءات على قوات التحالف المناهضة للإرهاب التي وقعت مؤخراً أن الجماعات التي تسعى إلى تفويض العملية السلمية لا تزال في أفغانستان. ويجب ألا ينسى المرء أن العديد من أتباع طالبان والقاعدة لا يزالوا محتبئين وينتظرون الثأر. ويجب ألا نعطيههم هذه الفرصة.

لقد أيدت روسيا اعتماد قرار مجلس الأمن مؤخراً بشأن تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية لفترة عام إضافي. ونحن نرحب بالاستعداد الذي أبدته ألمانيا وهولندا لاستلام قيادة هذه القوة. وفي الوقت ذاته، يبدو أنه لا يمكن أن نضمن الاستقرار في كل أرجاء الأراضي الأفغانية على الأمد الطويل إلا بوجود جيش أفغاني وشرطة وطنية قويين. ومن المهم تماماً في هذا السياق أن يواصل المجتمع الدولي الحفاظ على وحدته وتقديم دعم واسع النطاق للعملية السلمية في أفغانستان. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بدور التنسيق المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة.

ومازلنا نواجه خطر المخدرات النابع من أراضي أفغانستان، ويجب أن نعترف بأن تدفق المخدرات قد ازداد

وعلى مدى سنوات طويلة ظلت الأمم المتحدة تنظر في الحالة في أفغانستان، مراعية الأزمة السياسية والاقتصادية الطاحنة في هذا البلد، وضرورة معارضة نظام الطالبان الذي شن في الواقع حرباً أهلية ضد شعبه بتقديمه الدعم للإرهاب الدولي، وتشجيعه على إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وهدمه للآثار التاريخية والثقافية في أفغانستان وانتهاكه لحقوق الإنسان الأساسية بشراسة.

ويرجع الفضل في انهيار نظام الطالبان في المقام الأول إلى شجاعة ونضال الشعب الأفغاني نفسه وإلى الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي حيث تؤدي الأمم المتحدة دوراً فاعلاً. فقبل عام واحد، وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ تم التوقيع في بون على اتفاق سلام صمم من أجل إنهاء الصراع المأساوي في أفغانستان والتشجيع على المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار في هذا البلد. ومن الناحية التاريخية فرغم قصر الفترة تحقق الكثير منذئذ.

ويمكن القول إن نظاماً سياسياً فاعلاً يقام الآن في أفغانستان وهو يعكس طابعاً نيباليا بالكامل ومتعدد الأعراق في المجتمع الأفغاني، على أساس الواقع التاريخي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢ عقد اجتماع طارئ للوليا جيرغا في كابل. وقد أصبح هذا الحدث من المعالم الهامة في بناء الثقة في البلد في أعقاب الحرب، وأصبح خطوة ملموسة تجاه تحقيق الوفاق الوطني وإقامة مؤسسات سلطة مستدامة ونظام سياسي مستقر. ورحبت روسيا مع المجتمع الدولي برمته بانتخاب السيد حامد كرزاي رئيساً للسلطة الانتقالية الأفغانية.

ومن نافلة القول إن الأمم المتحدة أدت دوراً رائداً في التسوية الأفغانية وأداه بصفة شخصية، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، السيد الأخضر الإبراهيمي.

الصلة في الفترة القادمة. ويؤيد الوفد الروسي مشروع القرار تماماً.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية):

كان العام الماضي عام التغيير الكبير بالنسبة لمستقبل أفغانستان، حيث تم التوقيع على اتفاق بون، وأنشئت السلطة الانتقالية في أفغانستان، واختتم بنجاح اللويا جيرغا، وأدت سلطة أفغانستان الانتقالية الجديدة اليمين.

ونحن نتابع بعناية في طاجيكستان التطورات التي تحدث في أفغانستان المجاورة. ونأمل حقاً أن يتمكن الشعب الأفغاني الشقيق من تجاوز العقبات التي يواجهها على الطريق نحو المصالحة والوحدة الوطنية. وتقدم حكومي كل مساعدة ممكنة للقيادة المنتخبة ديمقراطياً في هذا البلد. كما أننا نزيد أنشطتنا في مجال المساعدة الإنسانية والمتعلقة بالتعمير لمعاونة هذا البلد الجار. وتؤيد طاجيكستان حكومة الرئيس حامد كرزاي تأييداً تاماً. ونحن ننظر بتفاؤل إلى العمليات الإيجابية التي تكتسب زخماً في أفغانستان. وتجدر الإشارة بأن البلد يرسى نظاماً سياسياً فعالاً وأنه تم اتخاذ الخطوات الأولى لإصلاح ما كان هيكلاً اجتماعياً - اقتصادياً غير متوازن في أفغانستان.

وينبغي التنويه بأن وجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية قد ساعد على تقوية ثقة الشعب بالوضع الأمني في العاصمة، وهو ما أفرز تأثيراً فورياً بتشجيع النشاط الاقتصادي في كابول. كما يسعدنا بوضوح أنه منذ سقوط نظام طالبان، الذي كان معادياً لشعبه، تقوم النساء الآن بدور أكبر في نهضة البلد. وفي ظل توفير الحكومة لدعم واسع النطاق، عادت الفتيات إلى مدارسهن، وطرأت تغييرات هامة على الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني، وحدثت إعادة تنشيط كبيرة ليس في الحياة السياسية فحسب

مؤخراً. وترى روسيا أنه لا تزال هناك حاجة ماسة لوضع استراتيجية شاملة تحت إشراف الأمم المتحدة، وكذلك تدابير عملية، تشارك فيها البلدان المجاورة لأفغانستان والحكومة الأفغانية نفسها، لمحاربة التجارة والإنتاج غير المشروعين للمخدرات في أفغانستان. ونحن نشيد بجهود الإدارة الانتقالية في أفغانستان، التي يدعمها المجتمع الدولي بشدة، والرامية إلى التغلب على المشاكل الإنسانية الخطيرة وتلبية احتياجات السكان الفورية والملحة، المتمثلة في تعمير البلاد اجتماعياً واقتصادياً وتنميتها. ولقد أثبت العام المنصرم أهمية إدماج المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل. وأعاد التأكيد على أهمية الملكية الوطنية في بناء السلام بعد الصراع والتنمية اللاحقة له في أفغانستان.

ومن الواضح أيضاً وجود حاجة إلى تنسيق أكثر فعالية لجهود المانحين الثنائيين وبرامج وصناديق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية. وفي رأينا أن التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في أفغانستان تشمل العودة المستدامة للاجئين والمشردين داخلياً، وتوفير الإسكان والمياه الصالحة للشرب للسكان، وإعادة بناء البنية التحتية المادية، وإيجاد الوظائف. وينبغي بذل جهود إضافية لمكافحة زراعة المخدرات، بما في ذلك توفير بدائل اقتصادية قابلة للتحقيق، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، وتنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان.

ويقدم الاتحاد الروسي إسهامه في الإصلاح الاقتصادي لأفغانستان، بما في ذلك مشاركته في توفير المساعدة الإنسانية وإيصالها، وإعادة بناء البنية التحتية، وتنفيذ المشاريع في مجالي التعليم والصحة. ونحن مستعدون لتعزيز هذا التعاون في مختلف المجالات. وفي رأينا أن مشروع القرار بشأن أفغانستان، الذي عرضه اليوم وفد ألمانيا باسم عدد كبير من مقدمي المشروع، يعكس بشكل كاف النتائج الناجحة المحققة حتى الآن ويقترح أيضاً القيام بمهام وثيقة

لتحقيق السلام والأمن في المنطقة. ومن المهم أن يواصل المجتمع الدولي تقديم كل مساعدة ممكنة لحكومة أفغانستان، التي لا تستطيع، وهي تقوم بدور ريادي في إعمار بلادها، التصدي لتحدي إعادة إنشاء وإصلاح أفغانستان بدون دعم متسق ومتنام. ولذلك، فإن للوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر طوكيو أهمية حيوية.

وتعرض إقامة السلام والاستقرار في أفغانستان لإعاقة كبيرة أيضاً من الاتجار غير المشروع بالمخدرات. فقد تركت طالبان وراءها شبكة لإنتاج وتسويق المخدرات تعمل بكامل طاقتها. ولا يزال "مصنع الهيروين" يعمل بكامل طاقته. ويوجد طلب مطرد في أوروبا على منتجاته القاتلة، التي تنقل عبر دول آسيا الوسطى.

ونحن في طاجيكستان متضررون بشكل خاص وبحدة من هذا الخطر الرهيب ونقاومه. ففي السنتين الماضيتين، ازداد حجم المخدرات المصادرة، لا سيما الهيروين، عشرة أضعاف. ونحن نؤيد النهج التي وردت تفاصيلها في خطة العمل الاستراتيجية لتقديم مساعدة لأفغانستان في مكافحة المخدرات. ونعتقد أيضاً أنه قد آن الأوان لتشكيل تحالف فعال مناهض للمخدرات لا يعمل على مقاومة خطر المخدرات فحسب، بل يساعد أيضاً حكومة أفغانستان على تلبية الاحتياجات الأساسية للمزارعين لتوفير بدائل لزراعة الأفيون قابلة للتطبيق.

وتُظهر مناقشة اليوم لمسألة الحالة في أفغانستان مرة أخرى مدى اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بإقامة أفغانستان المسالمة والمستقرة والموحدة والمحايدة والنامية باطراد، التي يعمل الآن شعبها الشجاع على بناء حياة جديدة. ونحن في طاجيكستان نعتقد أنه إذا واصلت الأمم المتحدة القيام بدورها الرئيسي في التسوية في أفغانستان، فإن الاتجاه الإيجابي سيستمر في اكتساب الزخم وأن هذا سيؤدي

بل وفي الحياة الثقافية أيضاً، وبدرجة كبيرة. ولقد عاد مئات الآلاف من اللاجئين الأفغان إلى وطنهم.

وكان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان إسهام كبير في كل التغييرات التي أُنجزت هناك، وذلك بفضل جهود الشعب الأفغاني نفسه وقيادته السياسية الشجاعة. ويقود السفير الإبراهيمي البعثة بمهارة وذكاء. ونحن في طاجيكستان نقدر تفانيه في التنفيذ الناجح للعملية السلمية في أفغانستان. وسنواصل منحه تعاوننا الكامل وبذل كل ما باستطاعتنا لمساعدته في مهمته الشاقة ولكن النبيلة.

وعندما ننوه بالنجاح المحرز يجب ألا ننسى أننا نحل المشكلة الأفغانية منذ أكثر من عشرين عاماً. وهي مشكلة معقدة جدا ولها مستويات كثيرة. ونحن مقتنعون بأنه يجب ألا نتراخى تجاه التسوية الأفغانية. إذ يمكن حتى لفترات التوقف المؤقتة في العملية السياسية والأعمال الإنسانية والمتعلقة بالتعمير، ناهيك عن أعمالنا في مكافحة الإرهاب، أن تمحو المنجزات التي تحققت عموماً وأن تؤخر التطورات الإيجابية في العملية السلمية والأمنية. لا يمكن أن نسمح لقوى الدمار بأن تطل برؤوسها مرة أخرى وأن تُغرق أفغانستان ثانية في اللاشرعية والظلام.

لسوء الطالع، فإن هذه القوى موجودة وتُعرف بنفسها. وقد علمتنا الدروس المستفادة من عملية السلام في طاجيكستان أنه ما لم تساءل جميع قطاعات المجتمع سياسياً وأخلاقياً أمام الدولة، فإنه يستحيل تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والاستقرار. ومن المهم أن يفهم الأفغان ضرورة تنحية خلافاتهم الحالية جانبا، لأنه سيكون من الصعب بدون ذلك تحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار التام في البلاد.

ونحن لنا مصلحة حيوية في إقامة سلام شامل وإعادة الحالة إلى وضعها الطبيعي وإعادة بناء أفغانستان التي مزقتها الحرب. وسيكون الاستقرار الدائم هو العامل الرئيسي

وثيق مع حكومة أفغانستان في إطار علاقاتنا الثنائية وإلى رؤية ما هي الطريقة أو الطرق التي يمكننا من تقديم مزيد من المساعدة.

ويقوم نجاح إعمار أفغانستان بعد الصراع على استراتيجية ذات ثلاث شعب: تحقيق الأمن؛ واستعادة الحكم الرشيد، الذي يشمل سيادة القانون؛ وإيجاد الفرص الاقتصادية. وقد حذر السفير الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، من عواقب وخيمة إذا فشلت الحكومة الانتقالية في تحقيق هذه الأهداف. وقد يؤدي الفشل إلى التفكك وعودة ظهور التطرف، الذي قد يدعو مرة أخرى التدخل الخارجي. مرة أخرى، في ضوء تاريخ الصراع في أفغانستان، من المهم جدا منع واستباق أي انشقاق للأفغان المستائين من عملية بون، إذ سيكون الانشقاق كارثة على عملية بناء السلام والإعمار.

وفي ضوء النطاق الواسع للمشاكل التي تواجهها أفغانستان وتُعقد هذه المشاكل، يتحتم اتخاذ نهج شامل أو كلي في معالجة حالة ما بعد الصراع في ذلك البلد، بدلاً من الأخذ بنهج تدريجي - وهذه نقطة أكدت عليها كل من حكومة أفغانستان والأمم المتحدة نفسها. وفي حين أن تجربة أفغانستان يمكن أن تكون فريدة في جوانب عديدة، فإن من المفيد الاستفادة من الدروس المستفادة في حالات أخرى. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الملاحظات التي أبدتها بادي آشداون، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، بشأن فعالية إعطاء الديمقراطية أعلى الأولويات في حالة ما بعد الصراع. وفي مقالة نشرها في صحيفة نيويورك تايمز في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، لاحظ أنه:

”في ضوء ما أصبح معروفا، كان ينبغي أن نضع سيادة القانون في المقام الأول، لأن كل شيء آخر يتوقف عليها: اقتصاد قادر على العمل، ونظام

في النهاية إلى إحلال السلام والوئام الوطني والاستقرار في أفغانستان.

ووفد طاجيكستان يؤيد تأييداً كاملاً مشروع القرار المعني بأفغانستان الذي قدمه وفد ألمانيا اليوم، والذي يعكس التغيرات الأخيرة في المجتمع الأفغاني والتحديات الخطيرة التي لا تزال بدون حل في الوقت الذي نسعى فيه إلى إعادة هذا البلد إلى وضعه الطبيعي في المرحلة القادمة.

السيد حاسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشيد برئيس الجمعية العامة على مبادرته إلى عقد مناقشة الفريق المفتوح باب العضوية الأخيرة عن أفغانستان، وهو ما يتمشى مع الجهود التي يبذلها لإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة من خلال مناقشات تفاعلية بشكل أكبر حول القضايا الهامة المدرجة على جدول أعمال الجمعية. ومن الواضح أن أفغانستان تمثل دراسة حالة هامة للصعوبات المتعلقة بتوفير مساعدة دولية لبلد دمره الصراع، ستسفر عن دروس هامة للمستقبل، وكانت مناقشة الفريق عملية مفيدة للغاية. ونحن ممتنون للتقرير عن نتائج مناقشة الفريق الذي نُقل إلى الجمعية العامة هذا الصباح.

ويتضح من تقرير الأمين العام أنه على الرغم من طرد طالبان من السلطة قبل عام تقريباً، فإن المعركة الصعبة لإحلال الاستقرار في أفغانستان لا تزال مستمرة على جبهات عديدة. ونحن نعترف بأنه جرى إحراز تقدم باهر - سياسياً واقتصادياً - منذ انعقاد مؤتمر بون. بيد أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله، ويتطلب استمرار وتعزيز الدعم الاقتصادي وتوسيع الوجود الأمني الدولي، اللذين بدونهما يمكن أن يتعرض للخطر العديد من الإنجازات التي تحققت حتى الآن. وفي هذا السياق، يفخر بلدي بأنه قدم مساهمة متواضعة للإعمار الاقتصادي في أفغانستان، تمشياً مع التعهد الذي قطعه أثناء مؤتمر طوكيو. ونحن نتطلع إلى تعاون

السلاح وإعادة التأهيل. وتعتزم الحكومة معالجة المشكلة بإنشاء لجنة، في ١٥ تموز/يوليه، لنزع سلاح الجيوش الخاصة وتسريحها. ولكن هذه العزيمة لا بد من دعمها بتدابير إنفاذ قوية وفعالة، وهذه قدرة تعاني اليوم من نقص خطير. وعلى صعيد عملي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتوقعات طويلة الأجل لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج بالنسبة لأمرء الحرب وأتباعهم الذين أوشكوا على فقدان مصدر أرزاقهم، وإلا فقد يؤدي الفشل في هذا المجال الخطير إلى انكشاف مدى هشاشة السلام.

وفي هذا الصدد، نثني ثناء عاطرا على التزام اليابان بتعجيل الجهود الرامية إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعلى مشروعاتها الخاص بسجل السلام، الذي ستسجل فيه أسماء المقاتلين المتزمين بالسلام، حتى يُكفل لهم، من خلال التدريب المهني، أن يسهموا في المجتمع بالشكل الملائم. ومن خلال برنامج ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لن يكون تحويل السيوف إلى محاريث والرماح إلى مناجل هدفا بعيد المنال. والتنفيذ الناجح لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون هو شهادة واضحة على هذه الحقيقة.

ونتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن خطوات أولية مؤثرة قد اتخذت لتحديد نسيج البلد الاجتماعي - الاقتصادي الممزق، وأنه لا يمكن استدامة عملية الإنعاش والتعمير هذه إلا بإعادة إدماج البلد في المحور الاقتصادي الإقليمي. وقد اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة في هذا المجال، بدور حاسم في حشد الدعم الدولي وراء جهود التعمير - في محاولة لتلبية احتياجات الحكومة الأفغانية بمعونة من البلدان المانحة. وقد تحققت منجزات كبرى: عودة مليون لاجئ، والتحاق ثلاثة ملايين طفل بالنظام التعليمي، وانتشار برامج التطعيم، والسيطرة على غزوة الجراد، وزيادة الإنتاج الغذائي بمقدار الضعف

سياسي حر ومنصف، وتنمية المجتمع المدني، وثقة الشعب في الشرطة والمحاكم.

وتنطبق آراؤه بنفس الدرجة في حالة أفغانستان.

من المهم ضمان تمكين الحكومة، كجزء من هذه الاستراتيجية الشاملة لأفغانستان، من فرض سلطتها وتوفير الأمن لبقية البلاد، لا حول كابول فقط. ومما لا شك فيه أن هذا يمثل تحديا هائلا لجيش أفغانستان المعاد بناؤه، الذي يجري تشكيله الآن، نظرا للواقع السياسي للبلد الذي اتسم بالفتوية وسيطرة أمرء الحرب. وسيكون تقييم هذا الجانب الهام والحساس من عملية بناء السلام في أفغانستان، في سياق الاستقرار السياسي للبلد، مفيدا للغاية للمجتمع الدولي، لا سيما مجتمع المانحين.

ومن القضايا الأخرى ذات الأهمية الخاصة للمجتمع الدولي تقدير متطلبات تشغيل قوة أمن موسعة لسد الثغرة الأمنية وإرساء الأساس لسيادة القانون. وبحسب للقوة الدولية للمساعدة الأمنية أنها أحرزت قدرا كبيرا من النجاح في كابول. ويحدونا الأمل في أن تمتد المظلة الأمنية في النهاية لتشمل البلد بأكمله مع توطيد سلطة الحكومة واستعداد المجتمع الدولي لتقديم مزيد من الدعم في هذا المجال. ومن نافلة القول إن توفر بيئة آمنة أمر لا بد منه سواء بالنسبة للتعمير الاقتصادي أو لإيصال المساعدة الإنسانية إلى قطاعات المجتمع الأفغاني المستضعفة، وأعني النساء والأطفال والمسنين والمشردين داخليا. وهذه مسألة حيوية جدا للبلد في الأجل القصير.

وثمة عنصر حاسم في أية عملية لبناء السلام، وهي النجاح في عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي حالة أفغانستان، تقوم الحكومة حاليا بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بوضع مشروع تجريبي يُدعى البرنامج الأفغاني للتسريح ونزع

هذه المشكلة المزمنة، وأبدت حكومته التزاما قويا والإرادة السياسية المطلوبة للقضاء على إنتاجه. ومن الواضح أن القضاء عليه لن يكون متيسرا إلا عندما يستتب الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلد ضمن السياق الاقتصادي الأوسع. ومما يؤسف له أن هذه الجهود تتعقد بفعل عدد من العوامل، في مقدمتها النفوذ المستمر الذي يمارسه أمراء الحرب الإقليميون سواء في مجال إنتاج الخشخاش أو الاتجار به. والحكومة الأفغانية، بطبيعة الحال، تحتاج إلى دعم ومساعدة متواصلين من المجتمع الدولي على هذه الجبهة التي تتساوى في أهميتها مع الجبهات الأخرى.

وثمة حاجة على نفس القدر من الأهمية إلى جهود متناسقة لتيسير الاندماج الاجتماعي لمختلف الطوائف العرقية والدينية في البلد، الأمر الذي يضمن التلاحم الضروري الذي يُحكم الترابط في صفوف المجتمع الأفغاني في حقبة ما بعد الصراع، انطلاقا من روح التسامح والتفاهم. وتعزيزا للتسامح، لا بد من وجود حوار مفتوح، حيث أنه بدون الحوار لا يمكن تحقيق التماسك الوطني الذي بدوره لا يمكن إحلال سلام حقيقي. وماليزيا، كأمة متعددة الأعراق نجحت في حفر حيوية شعبها المتنوع وتوحيد قوته من خلال سياساتها القائمة على التسامح والتراضي، هي مثال حي على هذه الحقيقة.

إن الأمن والحكم الرشيد والتعمير هي أخرج المشاكل التي تواجه أفغانستان في حقبة ما بعد الصراع. أما أصعب تحد يواجه حكومة الرئيس كرزاي فيتألف من ثلاثة فروع: كفالة الأمن في جميع أنحاء البلد، وبسط سلطة الحكومة على كل المقاطعات، وتعبئة الموارد للتعمير الوطني. ونجاح الحكومة في إنجاز كل هذه المهام يرتكز بتمتعها بدعم متواصل من شعب أفغانستان، وكذلك الدعم القوي والمستمر من المجتمع الدولي في جميع هذه المجالات الثلاثة. وإخفاقنا في مساعدة أفغانستان في بناء الدولة وإعادة تأسيس

تقريباً، وتخصيص مئات الألوف من أيام العمل لإصلاح البنية التحتية الأساسية ودفع أجور موظفي الخدمة المدنية. ورغم هذا التقدم المثير للإعجاب، لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتغلب على القصور الذي لا يعزوه البعض إلى تقاعس المانحين عن الوفاء بتعهداتهم بقدر ما يعزونه إلى عدم التقدير الجماعي لإلحاحية احتياجات أفغانستان. وإذا كان ذلك صحيحاً، فينبغي تقويمه على الفور.

ووفقاً لأحد التقديرات، كانت المرأة الأفغانية تمثل ٥٠ في المائة من العاملين في الخدمة المدنية، و ٤٠ في المائة من الأطباء، و ٧٠ في المائة من المدرسين، وكانت بذلك تشكل قوة اقتصادية حيوية لإنعاش البلد. أما الآن فإن ٨٥ في المائة من النساء أميات، ولا ينتظم في الدراسة سوى ٨ في المائة من الفتيات. وإذا كانت هذه الأرقام تعكس بالتقريب الحقيقة على أرض الواقع، فمن الواضح أن الحاجة ستقوم إلى كم هائل من الدعم وإعادة التدريب لكفالة أن تصبح المرأة ممثلة تمثيلاً كافياً في مواقع العمل. وتحرير المرأة الأفغانية بعد سنين من التمييز يجب أن يتواصل بلا توقف. ولا بد من إعطائها دوراً أساسياً في تعمير بلدها جنبا إلى جنب مع الرجل، ومنحها حقاً متساوياً في المشاركة في المهمة الصعبة المتمثلة في بناء الدولة. ومن المهم بنفس القدر، تطوير برامج للتصدي لمشكلة فئة أخرى من فئات المجتمع المستضعفة، أي الأطفال الذين أضرروا أشد الضرر من الصراع المريع، والذين يتعين إعادة تأهيلهم وتعليمهم وتدريبهم ليصبحوا مواطنين صالحين ومفكرين في دولة متحدة جديدة. وينبغي أن يكون الاستثمار في الأطفال، بوصفهم رصيذا وطنيا لا غنى عنه لمستقبل البلد، جزءاً مهماً ولا يتجزأ من نهج استراتيجي شامل لإعادة بناء البلد.

أما عودة ظهور إنتاج الخشخاش والاتجار به، فإنها تشكل مصدراً آخر للقلق العميق. وقد ورث الرئيس كرزاي

الطوعية الهائلة للاجئين إلى أفغانستان، وهي أضخم عودة في العالم على مدى ٣٠ سنة.

وتنوه أوكرانيا بصفة خاصة بالنتائج الإيجابية لأنشطة برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل أفغانستان. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع أفغانستان على معاهدة أوتاوا لخطر الألغام لعام ١٩٩٧ وبعقدها مؤتمرا دوليا في كابول بشأن هذه القضية. وأوكرانيا على استعداد لتقديم المساعدة ولتشاطر خبرتها مع السلطات الأفغانية بشأن عمليات إزالة الألغام.

ورغم المنجزات التي ذكرتها، نعلم جميعا أن أفغانستان لا تزال تواجه تحديا إنسانيا خطيرا ومشاكل أمنية حادة. وما زالت البيئة السياسية والأمنية غير مستقرة. وفي هذا الصدد تقلقنا بشدة إمكانية العودة إلى عهد أباطرة الحروب واستباحة القانون.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٤٤٤ (٢٠٠٢) بشأن تمديد ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية. ولا نزال نعتقد أنها أفضل أداة متاحة الآن للنهوض بالأمن في جميع أنحاء البلد.

ونعرب أيضا عن دعمنا الكامل لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنشاء جيش أفغاني وقوة شرطة أفغانية وطنية تقبلهما الأغلبية العظمى للشعب الأفغاني. ولهذا، سررنا للمرسوم الذي أصدره الرئيس حامد كرزي مؤخرا بإنشاء جيش أفغاني جديد. ونشيد بالدور الرائد للولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وتركيا وألمانيا وهولندا وإسبانيا في توفير التدريب. ونشيد كذلك بحكومة اليابان لمساعدتها المقدمة إلى برامج التسريح.

ونعتقد أنه من الجوهري وضع خطة واضحة لأنشطة المؤسسات الأمنية الجديدة. ونود أن نؤكد أن النجاح في مجال الأمن يعتمد أولا وقبل كل شيء على التزام الفصائل

نفسها كأمة متحدة وقادرة على البقاء، أي أمة في سلام مع نفسها وفي سلام مع بقية العالم، ستترب عليه تداعيات خطيرة في ذلك البلد، وبالنسبة للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، وهو ما اتضح بجلاء في الماضي القريب.

وفي الختام، يسعد وفد بلادي أن ينضم إلى الوفود الأخرى المقدمة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.56، والذي عرضه منذ قليل ممثل ألمانيا الذي نعرب له عن تقديرنا العميق.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية):

نتناول اليوم واحدة من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة، وهي الحالة في أفغانستان، التي طرأت عليها تغييرات جوهرية إبان العام الماضي. وهو العام الأول الذي خلا فيه ذلك البلد من الحروب الأهلية على مدى العقد الماضي. واتفاق بون الذي تم التوقيع عليه قبل عام، كان النتيجة الملموسة للجهود التي بذلت لاستعادة السلام وكيان الدولة في أفغانستان.

ومن دواعي سرورنا الخاص أن نعرب عن امتناننا العميق للأمين العام، كوفي عنان، وممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي، على دعمهما الهائل والمتواصل لأفغانستان في هذا المنعطف الحرج من تاريخها.

وترحب أوكرانيا بإعادة إنشاء المؤسسات الحكومية تدريجيا في البلد. وكان اجتماع اللويا جيرغا المعقود في حزيران/يونيه معلما بارزا آخر في تاريخ أفغانستان الحديث.

والأعمال التي اضطلعت بها السلطة الانتقالية لتنفيذ اتفاق بون تثير الإعجاب. ويمكننا أن نجد علامات واضحة على التقدم في الحملة الناجحة لإعادة الأطفال إلى المدارس والقضاء على شلل الأطفال وطرح عملة أفغانية جديدة واستعادة النظام المالي. ومن علامات التقدم أيضا العودة

خلال بعثتها المتجددة، في تيسير تحويل أفغانستان إلى دولة آمنة ومستقرة.

وتعرب حكومة أوكرانيا عن استعدادها للتعاون الوثيق مع السلطة الانتقالية، سواء من خلال الأمم المتحدة أو على الصعيد الثنائي، بغية تحقيق الأهداف المحددة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأوكرانيا، بوصفها من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار المتعلق بأفغانستان، الذي أعده وفد ألمانيا، تعلّق أهمية كبرى على اعتماده اليوم. ونعتقد أن مشروع القرار يبين على نحو شامل دعم المجتمع الدولي لهدف إقرار السلام الدائم في أفغانستان.

السيد الكيسي (قطر): أود في البداية أن أهنئ السيد رئيس الجمعية العامة على حسن إدارته الحكيمة حلقة النقاش المفتوحة بشأن الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام التي عقدت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في قاعة مجلس الوصاية. كما أتقدم بالتهنئة للسيد الأمين العام للأمم المتحدة ولمساعديه الأكفاء على الإعداد الجيد للتقارير المقدمة حول الحالة في أفغانستان وأثرها على السلم والأمن الدوليين وللتقرير الآخر القيم حول المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتدميرها.

لقد عكست هذه التقارير حقيقة الأوضاع الصعبة والمأساوية التي يعيشها الشعب الأفغاني برمته، سواء من كان منهم في الداخل أو في معسكرات اللاجئين في دول الجوار. ويتضح لنا من خلال القراءة لهذه التقارير مدى الصعوبة التي تواجهها الحكومة الانتقالية في التصدي للمشاكل الجسيمة التي خلفتها عقود طويلة من الصراعات والاحتراب وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، حيث تضررت البنية التحتية المادية للدولة بشكل كبير جداً، بحيث

الأفغانية الرئيسية. ومسؤوليتها الأساسية أن تضع جانباً مصالح الفصائل القصيرة الأمد وأن تتجنب الانقسامات الحالية.

ومن الواضح أن السلام والاستقرار في أفغانستان يعتمدان على مشاركة المجتمع الدولي المستدime في توفير المبالغ اللازمة للتعمير ونعرب عن امتناننا الشديد لمجتمع المانحين لمساعدته لأفغانستان. ولكننا نود أن نذكر أن أغلبية التعهدات المالية التي قطعت من أجل أفغانستان في مؤتمر طوكيو لم يجر الوفاء بها بعد. ولا تزال إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية من الأمور الجوهرية لصلاحية عملية السلام. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييداً كاملاً النهج الذي اقترحه السفير الأخضر الإبراهيمي إزاء الحاجة إلى مشروعات تقوم على تشغيل أعداد كبيرة من العمال في جميع أنحاء أفغانستان بغية دعم جهود الإنعاش طويلة الأمد ولمعالجة أسباب الفقر.

ومكافحة إنتاج المخدرات غير المشروعة مشكلة أخرى تستدعي الاهتمام الخاص من جانب المجتمع الدولي. ونكرر موقفنا إزاء قرار السلطة الانتقالية بحظر إنتاج الخشخاش. ومن المؤسف أن الاستراتيجية الشاملة لمكافحة المخدرات، بما فيها توفير وسائل بديلة لكسب العيش بدلاً من زراعة الخشخاش، قد أخفقت هذا العام. ونرى أن المشكلة لن تحل دون إيجاد بدائل عملية لزراعة القنب، على الأقل على مستوى المزارع.

وتعرب أوكرانيا عن اعتقادها الراسخ أن إعادة بناء الاقتصاد والهياكل الأساسية، ومعالجة مسألة اللاجئين، وصياغة دستور جديد ستظل تشكل المهام ذات الأولوية لدى السلطة الانتقالية في العام القادم. ونحن مقتنعون أن الأمم المتحدة ستواصل الاضطلاع بالدور الأساسي، من

ولا تزال أفغانستان تواجه تحديات إنسانية خطيرة نظرا للطبيعة المعقدة للتفاعل بين الجفاف، وانعدام الأمن الغذائي وزراعة الخشخاش، مما يتطلب النظر بعيد إنساني إلى الحالة الراهنة خاصة ونحن مقبلون على فصل الشتاء، حيث يواجه الملايين من السكان مشقة كبرى طيلة هذا الشتاء مما يجعلهم في أمس الحاجة إلى تقديم يد العون لهم. ومما يُصعب ويُعقد من حاجة السكان، أن الحكومة المركزية تفتقر إلى وسائل التمويل والصمود لمواجهة هذه الأخطار والتحديات.

ومن هذا المنطلق، واستجابة لمعاناة الشعب الأفغاني، وللحالة الإنسانية التي يعيشها، عقد في الدوحة في بداية تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اجتماع للدول الإسلامية المانحة لأفغانستان لتأسيس صندوق استئماني لمساعدة شعب أفغانستان، اقترحه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، خلال المؤتمر الوزاري الطارئ للدول الإسلامية الذي عقد بالدوحة كذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، حيث أعلن أمير دولة قطر حينذاك تبرعه بعشرة ملايين دولار لتأسيس صندوق مساعدة الشعب الأفغاني. وتتمثل أهداف هذا الصندوق في تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للشعب الأفغاني وخصوصا في مجالات الغذاء والصحة والتعليم وللمحافظة على الاستقرار والأمن الاجتماعي ودعمًا للجهود الدولية الرامية إلى إعادة إعمار أفغانستان، كما يهدف الصندوق إلى تدريب فئات الشعب الأفغاني وتأهيلها لممارسة حياتها الطبيعية مرة أخرى. كما سيسهم الصندوق في الانتعاش الاقتصادي للبلد، بالإضافة إلى حفز النازحين على العودة إلى مناطقهم مع توفير عناصر الأمن والاستقرار لهم.

وقد استطاع اجتماع الدول الإسلامية الحصول على جزء من المبلغ المستهدف، مع الأمل في أن يصل المبلغ إلى مائة مليون دولار، والزيادة مرهونة بالتبرعات الطوعية التي ستعلنها الدول الأعضاء.

لا نتوقع أن تنهض أفغانستان إلا بتكاتف الشعب الأفغاني وإحساسه بالمسؤولية حيث لا تزال التحديات خطيرة ومتنوعة. وما زالت الأوضاع غير مستقرة تماما.

بعد سقوط حركة طالبان الحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وتوقيع اتفاق بون حول الترتيبات المؤقتة في أفغانستان، وريثما يُعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة، فقد تولت الإدارة المؤقتة مهامها، الأمر الذي كان من نتائج اجتماع اللويا جيرغا الطارئ الذي عقد في آزار/مارس ٢٠٠٢.

ومنذ ذلك الحين، جرت تطورات كثيرة على الساحة الأفغانية على جميع المستويات، وكانت لمساهمة المجتمع الدولي، ممثلا ببعض أعضائه ومؤسسات الأمم المتحدة، دور مقدّر لتثبيت الأمن وإعادة الاستقرار النسبي إلى ذلك البلد.

ومعجىء الحكومة المؤقتة، بدأت برامج الأمم المتحدة أنشطتها على الساحة الأفغانية بشكل جيد، حيث وضعت عدة مشاريع وبرامج للنهوض بالتعليم والصحة والتوعية بالمخاطر. وكذلك من الجهود المقدرة للمنظمات الدولية العمل على مساعدة المشردين في الداخل أو في الخارج على العودة الطوعية إلى منازلهم وقراهم التي أجبروا على الهروب منها خوفا من الحروب والانفلات الأمني.

كما تقوم مجموعة من الفرق المتخصصة بإزالة الألغام والفخاخ الأرضية المنتشرة بشكل كبير في الأراضي الأفغانية. وتعتبر أفغانستان من أكثر بلدان العالم تلوثا بالألغام، إذ يقدر عدد الألغام المزروعة في أراضيها بحوالي ١٠ ملايين لغم، يصاب من جراء انفجاراتها يوميا ما يتراوح من خمسة إلى عشرة أشخاص من بينهم أعداد كبيرة من الأطفال الأبرياء.

تمثل اللغة والثقافة. وستواصل باكستان تقديم دعمها الكامل للحكومة الأفغانية. وقد تعهدت باكستان خلال مؤتمر طوكيو بتقديم ١٠٠ مليون دولار لصالح إعادة بناء أفغانستان، وقدمت من هذا المبلغ بالفعل ٢٠ مليون دولار. ونقدم مساعدتنا في مجالات حددها حكومة أفغانستان ويتم تقديمها من خلال السلطة المركزية في كابول. وفي إطار مواردها المحدودة، تلتزم باكستان بتوفير كل مساعدة ممكنة، على النحو الذي تطلبه الحكومة الأفغانية، للمساهمة في العملية الشاقة لإعادة الإعمار وإصلاح النسيج الاجتماعي - الاقتصادي في أفغانستان.

وفضلاً عن ذلك، تتطلع باكستان إلى زيادة إدماج أفغانستان في الهياكل الإقليمية للتعاون الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يثلج صدرنا الاتفاق الذي تم التوصل إليه لمد خط أنابيب لنقل الغاز من تركمانستان إلى باكستان عبر أفغانستان. وبالمثل، نرحب بمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التعاون الإنمائي بين باكستان وأفغانستان وإيران.

ونؤيد بكل قوة المبادرات المختلفة الرامية إلى تحرير التجارة والتي اقترحتها منظمة التعاون الاقتصادي بغية تحقيق التكامل بين اقتصاد أفغانستان واقتصادات البلدان المجاورة. ونرى أن التعاون الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يبنى جسوراً قوية تعود بالنفع المتبادل بين أفغانستان وبلدان الجوار المباشر لها. وباكستان، من جانبها، على استعداد لبحث إمكانية إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع أفغانستان.

ويمثل الأمن أهم قضية تواجه أفغانستان اليوم، ففي غياب الأمن، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم أو تنمية اقتصادية أو إعادة بناء. إننا لم ننتصر انتصاراً كاملاً في حملة القضاء على الإرهاب في أفغانستان بعد. كما أن التهديدات التي يتعرض لها الأمن في أفغانستان متعددة الأوجه. أولاً،

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اليوم، لا نعكف على النظر في التقرير الأخير للأمين العام بشأن أفغانستان فحسب، بل نحتفل أيضاً بالذكرى الأولى لاتفاق بون. وتولي باكستان أهمية خاصة لهذا الاتفاق التاريخي، الذي بدأ عملية من أجل إعادة بناء المؤسسات السياسية وإعادة إعمار وتأهيل أفغانستان. ونؤكد مرة أخرى عزمنا على العمل مع المجتمع الدولي من أجل النهوض بالسلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية في أفغانستان.

وفي أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، اتخذت باكستان قرارات استراتيجية، وذلك على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومراعاة لمصالحها الوطنية. وستبقى باكستان اليوم، وفي المستقبل، عضواً أساسياً في التحالف العالمي ضد الإرهاب الدولي. وفي الوقت نفسه، قدمت باكستان، وستواصل تقديم دعمها الكامل لجهود السلام التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، السفير الإبراهيمي، من أجل السلام وإعادة الإعمار في أفغانستان. ومما يثلج الصدر، أن السفير الإبراهيمي قد انتقى باكستان لتكون أول محطة له في مساعيه من أجل التوصل إلى ترتيبات سياسية تتوفر لها مقومات الاستمرار في أفغانستان، والتي تكللت باتفاق بون. ومنذ ذلك الحين، تعاونت باكستان بشكل وثيق مع المجتمع الدولي من أجل تنفيذ اتفاق بون. وإننا نشعر بالرضا عن التقدم المحرز حتى الآن في إطار عملية بون. ونقدر جهود الحكومة الانتقالية الأفغانية والرئيس كرزاي من أجل عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي في بلد مزقته الحرب والتوترات التي عصفت به طوال أكثر من عقدين.

وما فتئت باكستان تلتزم بالنهوض بالسلام في أفغانستان وإعادة إعمارها وإعادة تأهيلها. وتقوم علاقاتنا مع أفغانستان على أساس من الأخوة التي لا تنفصم عراها بين شعبينا وانطلاقاً من تاريخ مشترك ودين مشترك، فضلاً عن

أفغانستان. وإذا أصبح بالمستطاع إنجاز هذه المهمة الصعبة، فستسفر عن تحسن له شأنه في بيئة الأمن.

وتؤيد باكستان أيضا العملية الجارية حاليا لإنشاء جيش وطني أفغاني وقوة شرطة وطنية أفغانية، فضلا عن جميع الإصلاحات الأخرى في قطاع الأمن. ونحن على استعداد لتقديم أي مساعدة للحكومة الأفغانية في هذا الصدد.

إن السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والتعمير أمور مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا ينفصم. ومع أن التعمير صعب في حالة عدم توافر السلام والأمن، فبالمستطاع تعزيز الاستقرار إلى حد كبير من خلال إعادة التأهيل الاقتصادي والتعمير. وتتفق مع الفقرة ٩٠ من تقرير الأمين العام (A/57/410) التي تفيد بأن "الحكومة الأفغانية لا تستطيع إنجاز هذه المهمة بمفردها وتحتاج إلى مساعدة متواصلة من المجتمع الدولي".

ويتحتم المحافظة على الزخم في عملية التعمير وإعادة التأهيل. والمجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى اهتمام فوري هي تعمير البنية التحتية المدمرة وإعادة تأهيل الزراعة. ومن شأن إصلاح الطرق ونظم الري أن يوجد وظائف لمئات الآلاف من الأفغان العاطلين، إضافة إلى تسهيل التجارة. وتحتاج الصحة والتعليم أيضا إلى اهتمام عاجل. ونحن نحث المجتمع الدولي على تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها من أجل إعادة تعمير أفغانستان والتعجيل بزيادة المساعدات في المجالات ذات الأولوية.

واستضافت باكستان خلال العقدين الماضيين، الملايين من اللاجئين الأفغان - وإلى حد كبير، ينبغي لي أن أقول، إن ذلك حدث دون مساعدة من المجتمع الدولي، مما شكّل عبئا ثقيلا على اقتصادنا. ويرجع الفضل إلى حكومة الرئيس كرزاي في عودة أكثر من مليون لاجئ

لا تزال قوات التحالف تطارد فلول القاعدة وطالبان في شتى أنحاء أفغانستان. كما أن عملية القضاء على العناصر المتبقية ستكون عملية شاقة وستستغرق وقتا طويلا. وتتعاون باكستان في عملية قطع الطريق على الإرهابيين الذين قد يحاولون اجتياز الحدود إلى داخل أراضيها.

وثانيا، لا تزال حالة الأمن معرضة أيضا للأخطار من مصادر أخرى شتى، بما في ذلك قطاع الطرق والمنافسات بين القبائل والأقاليم وسعي أفراد معينين للحصول على السلطة والنفوذ. ولقد ساهمت هذه العوامل جميعا في تهيئة بيئة أمن تمثل تحديا في أفغانستان. وما زال يتعين إحراز النصر في المعركة بين حكم القانون وحكم البندقية. وسيكون الفشل في اتخاذ إجراء آني من أجل توطيد الأمن في أفغانستان مكلفا للغاية في المستقبل.

وتواصل باكستان حث المجتمع الدولي على توسيع نطاق وجوده الأمني في سائر أنحاء أفغانستان كوسيلة لتوطيد السلام والأمن في سائر أنحاء البلد ومن ثم يتسنى ضمان سريان أوامر حكومة الرئيس كرزاي في كل أنحاء البلد. ولقد أحرزت القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التي يرأسها حاليا البلد الصديق لنا، تركيا، تقدما جديرا بالثناء بصدد توسيع نطاق الأمن وتعزيزه خلال السنة الماضية. ونرى أنه ينبغي زيادة حجم وولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية لتشمل جميع المراكز الحضرية الرئيسية في أفغانستان. ولكن إذا أصبح ذلك من غير المستطاع، فإننا نحث المجتمع الدولي على اعتماد نهج بديلة لإقرار الأمن في أفغانستان. وفي هذا الصدد، نعرب عن سرورنا للمبادرات التي اتخذتها قوات الولايات المتحدة في أفغانستان لتوفير المزيد من الأمن والثقة من خلال التفاعل المباشر مع الأفغان في شتى أجزاء البلد. ونرحب أيضا بعزم الحكومة الأفغانية على نزع أسلحة مختلف الفصائل والمليشيات المسلحة في شتى أجزاء

موصولان لممثله الخاص معالي الأستاذ الأخضر الإبراهيمي على جهوده المتواصلة ومساهمته الخيرة من أجل إعادة السلام والأمن لأفغانستان. ولا شك في أن اجتماع بون في الخامس من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وعقد مجلس اللويا جيرغا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ وتشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة برئاسة الرئيس حميد كرزي تعتبر تطورات هامة في دولة عانت من التمزق والتناحر لما يقرب من ربع قرن وأدى إلى تدمير بنيتها الاقتصادية والكثير من المآسي الإنسانية.

وإذا كان ما تحقق في أفغانستان خلال العام المنصرم غير كاف ولا يرق إلى مستوى تطلعات الشعب الأفغاني ورغبة المجتمع الدولي إلا أنه يدعو إلى التفاؤل بعد أن بدأت مؤسسات الدولة الأفغانية في ممارسة مهامها وتحمل مسؤولياتها لاستعادة الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتصدي لمشكلة زراعة المخدرات والمتاجرة بها وتقديم الخدمات الإنسانية والضرورية للشعب الأفغاني.

إن ما يبذله المجتمع الدولي من جهود لبناء قوة أمنية وقوات مسلحة أفغانية تحافظ على أمن وعلى استقرار وسلام أفغانستان، والمساعدات السخية التي قدمتها بعض الدول للمساعدة في إعادة الإعمار، إنما يعكس تضامن المجتمع الدولي مع الشعب الأفغاني وتطلعه إلى إعادة الحياة الكريمة لأفغانستان.

وانطلاقاً من الرغبة في تحقيق أمن واستقرار وسلام أفغانستان لم تتردد المملكة العربية السعودية في تقديم المساعدات والمعونات لهذا البلد الشقيق فقدمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ مبلغ عشرين مليون دولار لدعم الميزانية الأفغانية ودعمت صندوق برنامج الأمم المتحدة المخصص لتغطية رواتب الإدارة الأفغانية الانتقالية بمليون دولار. وفي المؤتمر الذي استضافته الحكومة اليابانية في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ تعهدت المملكة العربية

طوعاً كانوا يعيشون في باكستان إلى وطنهم. وما زال يعيش زهاء مليوني لاجئ أفغاني في باكستان. ولقد تباطأت عملية عودة اللاجئين إلى وطنهم بسبب الافتقار إلى نشاط اقتصادي ملائم للعائدين في أفغانستان. وهذا مجال يتطلب المزيد من المساعدات الإنسانية. ويجدونا الأمل في أن يستهدف المجتمع الدولي أيضاً تقديم المساعدة إلى المناطق الريفية منشأ اللاجئين، كي يتسنى ضمان وجود سبب يدعو هؤلاء العائدين إلى البقاء هناك. ونحن في هذا الصدد، نؤيد توصية الأمين العام ومفادها أنه لا بد أن تستند أي إعادة إدماج مستدامة إلى نهج متكامل ينطوي على استراتيجيات متسقة للغذاء - الأمن والنقد مقابل العمل، إضافة إلى دعم المجالات الرئيسية للمياه والصحة والتعليم.

وستظل باكستان ملتزمة بإقرار سلام دائم وتحقيق الاستقرار في أفغانستان وتحقيق أمنه وسلامه أراضيها. ونحن على ثقة من أن العملية الديمقراطية في باكستان من شأنها أن تساعد في تعزيز الروابط التي تجمع بين الشعبين الباكستاني والأفغاني. ونلتزم بصورة صارمة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ولقد قدمت باكستان هذا التأكيد لأفغانستان على أعلى مستوى. ونحن في هذا الصدد، نتطلع قُدماً إلى الاجتماع الوزاري المقرر عقده في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، الذي يجمع بين أقرب جيران أفغانستان.

وستواصل باكستان العمل مع الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي لتعزيز التنمية الاقتصادية والتعمير وإعادة تأهيل أفغانستان جارتنا القريبة.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): يطيب

لي المشاركة في مداولات البند الخاص بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين. وبداية أود أن أعبر عن الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة واهتماماته وتقديره المركز والمفيد. والشكر والتقدير

كما شاركت في الاجتماع الأول للمسؤولين رفيعي المستوى لبحث موضوع تقديم مساعدات دولية لإعادة بناء أفغانستان والذي عقد في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، بالإضافة إلى مؤتمر إعادة إعمار أفغانستان الذي عقد في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

إن المملكة العربية السعودية، إذ تنني على جهود المجتمع الدولي ومساعدته لتحقيق استتباب الأمن والاستقرار وإعادة السلام وإعمار أفغانستان، فلها تدعو الشعب الأفغاني الشقيق إلى تحقيق الوئام ونبذ الخلافات وتحمل مسؤولياته في إعادة الحياة الكريمة إلى بلاده، وطيّ صفحة الماضي المريع، والتطلع إلى مستقبل مشرق بإذن الله.

السيد أبو الغيث (مصر): تأتي جلسة اليوم لتواكب مرور عام على بداية مرحلة جديدة في تاريخ أفغانستان، وهي المرحلة التي بدأت بالأحداث المأساوية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، التي أفاق على إثرها المجتمع مطالبا بتعديل الأوضاع في أفغانستان وإخراجها من مأزق الحرب الأهلية والتشتت الذي أصاب شعبها المكافح، وأدى إلى نزوح الملايين منه وتشريدهم بعيدا عن ديارهم وأسرتهم. وقد وضحت خلال العام المنصرم أهمية العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بقيادة المبعوث الخاص للأمين العام السيد الأخضر الإبراهيمي، الذي أوضحت مساهمته الإيجابية مدى أهمية الإمام بكافة الأبعاد التي تتعلق بالمشكلة الأفغانية، خاصة تلك المتعلقة بالمفاهيم العقائدية والقبلية والحضارية المختلفة. وتجلى أيضا بوضوح دور المجلس الوطني الأفغاني الذي أسفر عن انتخاب قيادة وطنية أفغانية جديدة يجب احترام استقلالها وسيادتها.

وتظل قضايا الاستقرار الأمني وزراعة المخدرات وضعف الاقتصاد الوطني وسيطرة سادة الحرب على مقدرات المجتمع الأفغاني عوائق رئيسية أمام التسوية الشاملة

السعودية بتقديم ٢٢٠ مليون دولار مساهمة منها لدعم الجهود الدولية على مدى ثلاث سنوات. ومن خلال الصندوق السعودي للتنمية تسعى المملكة إلى دعم المشاريع التنموية في أفغانستان والتي يكون لها تأثير سريع وإيجابي على الشعب الأفغاني بما يكفل عودة النازحين واللاجئين الأفغان، بالإضافة إلى دعم مشاريع التنمية متوسطة وطويلة الأجل في أفغانستان.

كما قدمت المملكة للاجئين الأفغان مساعدات غير مستردة على المستويين الحكومي والشعبي بلغت أكثر من ٥٢٢ مليون دولار. وبلغ إجمالي التبرعات النقدية الشعبية التي جمعت من مختلف مناطق المملكة حوالي ٣٧ مليون دولار حتى نهاية العام الماضي ٢٠٠١. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١ قدمت المملكة مبلغ نصف مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية العاجلة في أفغانستان، بالإضافة إلى مساعدات عينية عاجلة من الأغذية والأدوية والكساء للاجئين والمحتاجين الأفغان بلغت قيمتها أكثر من ١٠ ملايين دولار قدمت بواسطة لجنة الإغاثة السعودية. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١ قدمت المملكة مرة أخرى مبلغ نصف مليون دولار لبرنامج الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية العاجلة في أفغانستان. وكانت المملكة قد زوّدت منظمة الصحة العالمية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بمائة ألف جرعة من لقاح الحمى المخية الشوكية لتطعيم اللاجئين الأفغان الذين يتدفقون على الحدود الباكستانية. ومؤخرا، ساهمت المملكة بمبلغ ثلاثين مليون دولار في بناء طريق كابول - هرات، مع الولايات المتحدة واليابان.

ولم تقتصر مساهمات المملكة العربية السعودية ومساعداتها لأفغانستان على المعونات الاقتصادية والمالية، بل وشاركت في اجتماع المجموعة التوجيهية لإعادة إعمار أفغانستان، الذي عقد بمبادرة من الاتحاد الأوروبي في بروكسل يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ناحية واستمرارها من قبل عناصر خارجية كثيرة من ناحية أخرى. وما زالت مصر تؤكد على أهمية تمسك الجميع بمبدأ عدم الخوض أو الانغماس بشكل سلمي في الشؤون الأفغانية لعدم إضافة المزيد من التعقيد إلى أوضاع هذا البلد الإسلامي المصاب.

أخيراً، ترحب مصر بكافة الجهود الدولية التي يقوم بها المجتمع الدولي - تحت لواء الأمم المتحدة - في أفغانستان. ومن هذا المنطلق، حرصت مصر على الاستمرار في تبني مشروع قرار الجمعية العامة الذي نحن بصدد اعتماده، إيماناً منها بحق كل الشعوب في العيش في سلام وأمن واستقرار واستقلال بعيداً عن كافة الضغوط أو الأطماع الخارجية.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): منذ عام واحد بالضبط أفسح توقيع اتفاق بون الطريق لانتقال أفغانستان السياسي من أمة ممزقة أهلكتها الحرب إلى عضو فخور بديمقراطيته متعدد الأعراق وبنّاء في المجتمع الدولي للأمم. وبعد ذلك التاريخ بسنة، يوفر لنا هذا النقاش فرصة البناء على التقدم الذي حققناه في أفغانستان حتى الآن والنظر في المزيد المطلوب تحقيقه.

وباستخدام المصطلحات السياسية، فإن إنشاء الإدارة المؤقتة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، والاختتام الناجح للجمعية الكبرى الطارئة (اللويا جيرغا) في حزيران/يونيه من هذا العام، والتعيين الذي تلا ذلك للسلطة الانتقالية في أفغانستان تشكّل مرحلة حاسمة مهمة. وقد بدأ تنفيذ عدة عناصر أساسية من خطة عمل الرئيس حامد كرزاي للإصلاح. وهي تتضمن إنشاء لجنة دفاع ومجلس أمن وطني وفرض السيطرة المدنية على القوات المسلحة. وهناك إنجازات أخرى تتضمن عملية إعادة البناء التي بدأت مجد في مجالات البنية التحتية مثل تجهيز نظام وطني للسكك الحديدية وعودة ما يصل إلى ١,٧ مليون لاجئ وإعادة تشغيل النظام التعليمي

في أفغانستان ومبعثاً خطيراً لاستمرار القلق الدولي تجاه الوضع في أفغانستان. ففي الوقت الذي أفضت فيه القوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى التأثير بشكل بالغ الإيجابية على حالة الأمن في كابول، فإن استمرار انعدام الأمن في الغالبية العظمى من أفغانستان ينطوي على خطر إعاقة ما أحرز من تقدم على الصعيد السياسي، بل ويمكن القول بأنه قد يهدد مصداقية العمل الدولي في أفغانستان، خاصة للعلاقة المباشرة التي تربط الوضع السياسي بالأنشطة الإنسانية التي تأثرت بالحالة الأمنية. وقد بلغت الأوضاع الأمنية حدّها بعمليات الاغتيال التي استهدفت وزراء الحكومة بل والرئيس كرزاي نفسه. من ناحية أخرى فإن ضعف العلاقة بين الحكومة المركزية أو القيادة الوطنية في كابول وبقية المدن والقرى الأفغانية أدى إلى استمرار تشتت الاقتصاد الأفغاني وضعف السيطرة على الموارد الغنية التي تمتلكها أفغانستان. وتسبب ذلك في استمرار زراعة وتجارة الخشخاش المخدّر، كأحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي تساهم في تمويل وزيادة سيطرة سادة الحرب.

وإذ تمضي عملية السلام قدماً، ستقع مشكلات جديدة حتماً، بل ربما ستقع انتكاسات في هذا المجال. إلا أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة ليس أمامهما إلا الاستمرار في أداء دورهما الإيجابي والعمل المضني من أجل نجاح كافة مقررات اتفاق بون، ومن بينها إنشاء لجنة دستورية لصياغة الدستور الجديد والتحضير لانتخابات عامة. كما يجب على المجتمع الدولي وكافة الأطراف المهتمة بأفغانستان احترام استقلالها وإرادة شعبها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حتى لا تنتكس إنجازات العمل الدولي ونعود خطوات إلى الخلف، بدلاً من المضي قدماً إلى الأمام. وحول مسألة التدخلات الأجنبية، كان هناك اتفاق واضح بين كل المتحدثين أثناء ندوة أفغانستان التي عقدت منذ حوالي ثلاثة أسابيع برئاسة رئيس الجمعية العامة، حول خطورتها من

الحكومة الأفغانية على توقيع إعلان علاقات حسن جوار في وقت لا حق من هذا الشهر مع ست من الدول المحاورة لها، من شأنه، ضمن جملة أمور، التأكيد على مبدأ عدم تدخل تلك الدول في شؤون أفغانستان الداخلية. والهند ترحب بهذا التطور.

وتعتقد الهند أنه ينبغي أن يتضمن أحد العناصر الرئيسية للإصلاح المؤسسي في أفغانستان إعادة بناء هياكل الأمن في البلد. ولتحقيق هذا الهدف، فنحن نرحب بالقرار الذي اتخذ مؤخرًا بإنشاء جيش وطني أفغاني جديد. ونشيد بواقع أن من شأن هذا الجيش الجديد أن يكون قوة مهنية مكوّنة من عناصر من مناطق وتجمعات مختلفة. ونعتقد أن من المهم، لصالح استدامة الجهاز الأمني الأفغاني، أن يتم إنشاء الهياكل الأمنية في أفغانستان بوصفها مؤسسات أفغانية، نابعة من عملية أفغانية ذات صلة بالوفاء باحتياجات أفغانستان المتعلقة بالتعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية وتستهدف ذلك. إن مهمة نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين الأفغان السابقين ومهمة حل الميليشيات المحلية مهمتان حيويتان ويجب التعامل معهما باهتمام وحساسية شديدين.

وتتضمن المهام والتحديات الأخرى على عاتق الحكومة توسيع نطاق سلطة الحكومة المركزية وإعداد الدستور وبناء دور القانون وإعداد البلد للانتخابات في عام ٢٠٠٤. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تحتاج أفغانستان إلى موارد أكثر من المتاحة لها حالياً. وقدّر الأمين في الفقرة ٥٥ من تقريره أن

”الاحتياجات الإجمالية لبلد يتعافى من مخلفات الصراع والدمار والجفاف طيلة أزيد من عقدين من الزمن كفيلة بأن تستنفد حتى مبلغ

مما سمح بعودة عدد من التلاميذ يبلغ ثلاثة ملايين إلى المدارس منهم مليون فتاة. والجدير بالذكر أيضاً التدابير التي بدأت لإنشاء لجنة حقوق إنسان مستقلة على المستوى الوطني في ذلك البلد.

وأوضح الأمين العام في تقريره المعنون ”الحالة في أفغانستان وأثرها على السلم والأمن الدوليين“ الوارد في الوثيقة A/57/487 أن المناخ الأمني المتدهور يظل العائق الرئيسي لتنفيذ اتفاق بون. وهذا أمر يسبب قلقاً شديداً لبلدي. ولا يمكن أن تعزى تقارير الاضطرابات على طول حدود أفغانستان الجنوبية والجنوبية الغربية إلا إلى الجهود المتجددة لكوادر القاعدة وطالبان من أجل نزع سمة الاستقرار عن البلد. ومن سوء الطالع، تواصل تلك العناصر تلقي الدعم الأدبي والمادي من مرشديهم السابقين عبر الحدود ممن لم يستطيعوا التعايش بعد مع فقدان النفوذ والسلطة اللذين كانا لهم في أفغانستان. ونحن نكرر أهمية ضمان التحييد التام لقوات الأصولية والتطرف الدينيين المتمثلة في القاعدة والطالبان والتي استعادت نشاطها، وضمان استمرار كثافة الحملة ضد الإرهاب.

ومن المشجع في الوقت الحالي، أن نلاحظ انخفاض التوترات في شمال أفغانستان بعد التعاون المتزايد فيما بين القادة في المنطقة. وقد جذب الأمين العام الانتباه في الفقرة ٣٥ من تقريره إلى هذا التطور. وإن إسهام اللجنة الأمنية المشتركة، التي تضم ممثلين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، صوب النجاح المعتدل الذي تحقق يستحق الإشادة والاعتراف به.

وفي سياق ضمان الأمن في أفغانستان والحاجة إلى منع عودة ظهور ضغوط القوات الخارجية في ذلك البلد، نلاحظ إشارة في البلاغ الختامي لمؤتمر بيترسبرغ لوزراء الخارجية المنعقد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى عزم

وتقديم ثلاث طائرات من طراز إيرباص هدية إلى شركة طيران أريانا الأفغانية. وظلت المساعدة الهندية مركزة على المناطق الحساسة، من قبيل الصحة والتعليم والنقل والطيران المدني والمياه والطاقة والزراعة والنظامين القضائي والمصرفي. وقد تم تقديم ٥٠ حافلة إلى الحكومة الأفغانية. وتم إرسال أكثر من ١٨ طناً من المواد لإنشاء معسكر لتقدم أطراف اصطناعية إلى الذين بترت أطرافهم في كابول. وقد تم إنشاء مركز تدريب على الحاسوب ويديره خبراء هنود في أفغانستان. وقد تعهدت الهند أيضاً بتوفير مليون طن من القمح مساعدة غذائية من خلال نظام برنامج الغذاء العالمي للتغذية المدرسية في أفغانستان.

وقد تقيّدنا في تقديمنا للمساعدات تقيّدا صارما بمفهوم الملكية وترتيب الأولويات الأفغانية في تصميم البرامج لأفغانستان وتنفيذها. ونقوم حالياً بالتباحث بشأن إبرام اتفاق تفضيلي ثنائي للتبادل التجاري مع أفغانستان. كما أقامت الهند معرضاً صناعياً ناجحاً للغاية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ونأمل في أن تمكن هذه المبادرات أفغانستان من استئناف تكاملها الاقتصادي مع بلدان منطقتها، معيدة بذلك الحيوية إلى اقتصادها الوليد.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أسجّل رسمياً تقديرنا الصادق للإسهام الذي يقدمه السفير الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام وفريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، فضلاً عن جميع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيها، وصولاً إلى التنمية التي تحققت والتقدم الذي أحرز في أفغانستان خلال العام الماضي. وسوف تظل الجهود التي تبذلها هذه الجهات ذات أهمية حيوية في الأشهر المقبلة.

١,٨ بليون دولار التي تُعهد بها بسخاء في مؤتمر المانحين الذي عقد في طوكيو“.

وقد ازدادت الحالة سوءاً نتيجة للجفاف الذي طال أمده في عدة أجزاء من البلد.

ونحن نشعر بقلق بالغ نتيجة للتقارير عن زيادة زراعة الخشخاش في البلد. وذكر الأمين العام في تقريره ضعف الزخم الذي تحقق سابقاً صوب تحديد استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات. إن مجالات القضاء على الزراعة غير القانونية للخشخاش وكسر سلسلة الاتجار بالمخدرات والإرهاب لمن المحلات التي لها عواقب كبيرة على الأمن الإقليمي والعالمي.

ومن المهم للمجتمع الدولي مواصلة دعم أفغانستان في هذه المرحلة الحرجة من تطورها. ولن يكون أي إضعاف للدعم الدولي أو تحويله عن أفغانستان إلا لصالح العناصر الرجعية التي تميل إلى إعاقه التقدم والتي أثبتت في الماضي القريب أنها ذات عواقب مأساوية.

ولقد لا حظنا الأولوية التي يوليها تقرير الأمين العام لتنمية اقتصاد أفغانستان. ونوافق على أن مبادرات تعزيز قدرة الحكومة وتشجيع نمو القطاع الخاص وإصلاح السياسة المالية العامة عوامل محددة حاسمة صوب تحقيق نمو اقتصادي سليم في أفغانستان.

وقد ألزمت الهند نفسها بمساعدة أفغانستان في جهودها لبناء الأمة. وعلى الرغم من أن الهند ليست جهة مانحة تقليدية، فقد قدمنا إسهاماتنا من أجل تعزيز جهود أفغانستان لإعادة التعمير. وبحلول نهاية هذا العام، ستكون حكومة الهند قد صرفت ما يقرب من ثلث المساعدة المالية البالغة ١٠٠ مليون دولار التي تم التعهد بها لأفغانستان. وقد تضمن ذلك دعم ميزانية يبلغ ١٠ ملايين دولار تم صرفها في شهر تموز/يوليه الماضي

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن بإعلان يتعلق بإضافة إلى برنامج عمل الجلسة العامة للجمعية العامة المقرر عقدها يوم الأربعاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. فستتناول الجمعية العامة البند ٣ من جدول الأعمال، تقرير لجنة أوراق الاعتماد، باعتباره البند الأول، بغية النظر في تقرير اللجنة، الصادر صباح هذا اليوم في الوثيقة A/57/634.

تأجيل موعد العطلة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود استرعاء انتباه الأعضاء إلى موعد عطلة الدورة الحالية. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة التاسعة عشرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر أن تعطل الدورة السابعة والخمسون أعمالها يوم الأربعاء ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. غير أنني بالنظر إلى الأعمال المتبقية لهذا الجزء من الدورة، أقترح أن ترجى الجمعية موعد عطلة الدورة أسبوعاً إلى يوم الأربعاء ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وهذا لم يعترض أحد، فهل أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.